

تقييم أداء بعض الشركات الصناعية

بأسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية

دراسة ميدانية في الشركات العامة لسمنت (العراقية - الشمالية - الجنوبية)

أ. د. صلاح عبد القادر النعيمي م. د. سناء عبد الرحيم سعيد م. م. سعدون محسن
كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد. قسم الادارة الصناعية

المستخلاص

أدى التزايد في حدة المنافسة العالمية والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات الى تطوير أنظمة حديثة واستعمال أساليب وتقنيات متقدمة ومن هذه الأساليب أسلوب المقارنة المرجعية المقارنة وادارة الجودة الشاملة وهي جيئاً تتجه نحو تحسين عملية الإنتاج من جانب والخلص من الضياعات من جانب آخر.
وأصبح أسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية مهمة لجميع المنظمات الصناعية والخدمية على حد سواء ووسيلة لتحسين أدائها لاسيمما تلك التي تعاني ارتفاعاً في الكلفة أو ضياعاً في الوقت أو في أي جانب آخر.
تهدف الدراسة الى الاعتماد على أسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية في تقييم أداء الشركات الصناعية من خلال مؤشرات ومعايير تقويم الأداء للشركات الصناعية لبناء شركة افتراضية من بيانات واقعية ومقارنتها بأداء الشركات قيد الدراسة لتحديد فجوة الأداء بينها ومحاولة إغاء أو تقليل الفجوة عن طريق معرفة أسبابها.
تهدف الدراسة الى تشجيع المنظمات والشركات الصناعية العراقية على تطبيق المقارنة المرجعية بينها بما يسهم في تحسين أداء تلك المنظمات والتعرف على واقع عملية تقويم الأداء في القطاع الصناعي العراقي.
تنطلق أهمية الدراسة من أهمية المقارنة المرجعية الافتراضية بوصفه أسلوباً جيداً لتحسين أداء المنظمات التي لا تتمكن من العثور على المنظمات الأفضل في مجال عملها وتقدم الدراسة نظاماً لقياس أداء موائم لعينة الدراسة نحو تحقيق الأداء المتميز.

ABSTRACT

The increasing Global Competitive and the continuous improvement in information technology has led the way to the development of the modern systems and using modern techniques. One of these techniques is benchmarking style and Total Quality Management all of them are used to improve the production process and target rid from the losts on the other side.

The Benchmarking style has become a very important for all the industrial systems and the serving systems as well. And an instrument to improve their performance specially those which are suffering from the highness of the costs or waste in time on the other side.

This study aims to depend on virtual Benchmarking style in the evaluation of the performance of the industrial companies by designing a computer program which leads to the counting of the points and the standards of performance evaluation for the industrial companies to set up a virtual company from a real data and to compare between companies to find out the performance gap inside it and the attempt cancel or cease the gap by pointing out the reasons behind it.

The study also aims to convince the organizations and the Iraqi industrial companies to apply the Benchmarking style inside them and this will take part in the increasing of the performance of these organizations and to be aware of the reality of the process of evaluation in the Iraqi industrial field.

The importance of this study comes from the importance of the Virtual Benchmarking, as it is a very good style to improve the organization performance that cannot find the best organization in its field.

The study also presents produce a performance standard suitable to the sample of the study towards the achievement of a good performance.

تعد عملية المقارنة المرجعية أحدى التطبيقات الإدارية المعاصرة التي بُرِزَ استعمالها باطرار علمي في خصون التسعينيات من القرن المنصرم، وهي أحدى أدوات التحسين المستمر التي أكدتها إدارة الجودة الشاملة وهياكلها بوصفها أسلوب يسهم في تطوير فعاليات وأنشطة المنظمات الراغبة في الحصول على الموقع الريادي في سلم المنافسة.

وتحدّف عملية المقارنة المرجعية إلى تحسين عمليات واستراتيجيات المنظمة باتجاه رضا الزبون ، وببوصفه هدفاً يحقق في الوقت ذاته اقتداراً تنافسياً على الصعيد المنظمي ويعمل على تسخير الطاقات نحو الخلق والإبداع الذي يضمن رُقي المنظمة للوصول إلى الواقع الريادي في ميدان صناعتها.

وتحتل عملية قياس الأداء مكاناً بارزاً في عمل المنظمة بصورة عامة وتكتسب أهمية أكبر في المنظمات الصناعية والمنظمات الخدمية، ولا بد من الإشارة أن نظام قياس وتقدير الأداء لا بد له من توافر مقومات جيدة وعوامل وأسباب تهيء له رصانة البناء فإنه لا يمكن أن ينجح ما لم يستند إلى قاعدة من المعلومات التي تستلزمها عملية القياس والتقويم.

يعد تقدير الأداء عملية إدارية مستمرة تقاد من خلالها كفاءة أداء المنظمة في استخدامها لمواردها وتحقيق أهدافها، كما تعد هذه العملية وقفة تأمل وإعادة نظر بالأهداف والمؤشرات والمعايير التي تعتمد عليها المنظمة.

وبالنظر لأهمية عملية تقدير الأداء بشكل عام فإن المنظمات تبارت في اكتشاف طرائق جديدة لغرض تقويم أدائها وتجاوزت الطرائق التقليدية التي أصبحت متقدمة ولا تلبي الحاجة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن أهم الطرائق الحديثة في تقدير الأداء هي المقارنة المرجعية وبطاقات الدرجات الموزونة واعدة الهندسة، وسيكون محور اهتمام الدراسة هو المقارنة المرجعية من خلال استعمال أسلوب حديث هو المقارنة المرجعية الافتراضية Virtual Benchmarking أو المقارنة المرجعية المبنية على أساس نقاط (درجات) افتراضية موضوعة طبقاً إلى أفضل أداء مؤشر لمعيار معين في منظمات معينة وفي مدة زمنية محددة.

وتتمكن المنظمة من خلال المقارنة مع المنافسين (العاملين في الصنف نفسه) من معرفة المعدل الذي يسير به المنافسون نحو التحسين والتطوير وإذا كان هذا المعدل الذي تتحسن به المنظمة أقل من معدلات المنافسين فإن ذلك يعد ذريحاً بالخطر، وتعد المقارنة المرجعية بشكل عام والمقارنة المرجعية الافتراضية بشكل خاص من ابرز الأدوات في دراسة وتحليل واقتضام الفروق في البيئة التنافسية وبالتالي تعد من أهم أدوات التحسين المستمر **Continuous Improvement**.

تناولت الدراسة تقدير أداء شركات السمنت الثلاث (الشركة العامة لسمنت العراقية والشركة العامة لسمنت الشمالية والشركة العامة لسمنت الجنوبية) وعلى وفق معايير ومؤشرات نظام تقدير الأداء المصممة في النظام المح osp، وتم تأشير نواحي القصور وفجوة الأداء ومجالات التقدم في الأداء بالنسبة إلى الشركة الافتراضية المقترحة.

المبحث الأول- منهجية الدراسة

أولاًً: مشكلة الدراسة

من خلال المتابعة الميدانية وجمع المعلومات ومتابعة الأداء لعينة الدراسة المكونة من عدة شركات تابعة للقطاع الصناعي العراقي، جرى تأشير وجود مشكلة تواجه المنظمات تمثل في صعوبة مقارنة أدائها بمقاييس أداء معتمد يسهل امكانية التشخيص العلمي والدقائق لابحاثيات وسلبيات الأداء فيها، إذ أن بعض المنظمات لا تستطيع أن تجد منظمة ذات أداء تميز وإن وجدها فهناك صعوبات تمثل بعدم كشف تلك المنظمات عن طرائق الاداء التي تتبعها. فضلاً عن صعوبة الاستناد إلى المعايير العالمية واعتمادها أساساً في المقارنة المرجعية بسبب الظروف البيئية الاستثنائية التي تواجهها المنظمات العراقية ومحدودية الإمكانيات المتاحة مما حتم التفكير في ايجاد معايير منظمة افتراضية يستند إليها في المقارنة وتقويم الأداء للمنظمات الحالية بهدف دراسة واقتراح امكانية تطوير الأداء في المراحل اللاحقة والمستقبلية.

وبناءً على ما تقدم تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- 1. ما هي مؤشرات الأداء المعيارية التي يمكن الاستناد إليها في بناء المنظمة الافتراضية ذات الأداء المتقدم؟
- 2. كيف يمكن استخلاص نتائج تقويم أداء المنظمات قيد الدراسة ومقارنة أدائها الفعلي مع المعايير المعتمدة في المنظمة الافتراضية؟
- 3. ما هي المقترنات والمعالجات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين أداء المنظمات المبحوثة للاقتراب من المنظمة الافتراضية ذات الأداء المتقدم؟

ثانياً: أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى بلوغ الأهداف الآتية:

- 1. التعرف على واقع عملية تقويم الأداء في القطاع الصناعي العراقي.
- 2. التعريف بالمنظمة الافتراضية بوصفها واحدة من أدوات المقارنة المرجعية لتحقيق التحسين في الأداء الذي تسعى إليه المنظمات الصناعية.
- 3. تحديد معايير الأداء المناسبة لتشكيل المنظمة الافتراضية ذات الأداء المتقدم بالاعتماد على قياس نتائج أداء المنظمات الصناعية قيد الدراسة في السنوات السابقة.
- 4. تشخيص الشركات الأكثر قرباً من المنظمة الافتراضية ذات الأداء المتقدم والشركات الأكثر بعدها عن هذه المنظمة ومحاولة معالجة نقاط الخلل في أداء هذه الشركات.

ثالثاً: أهمية الدراسة

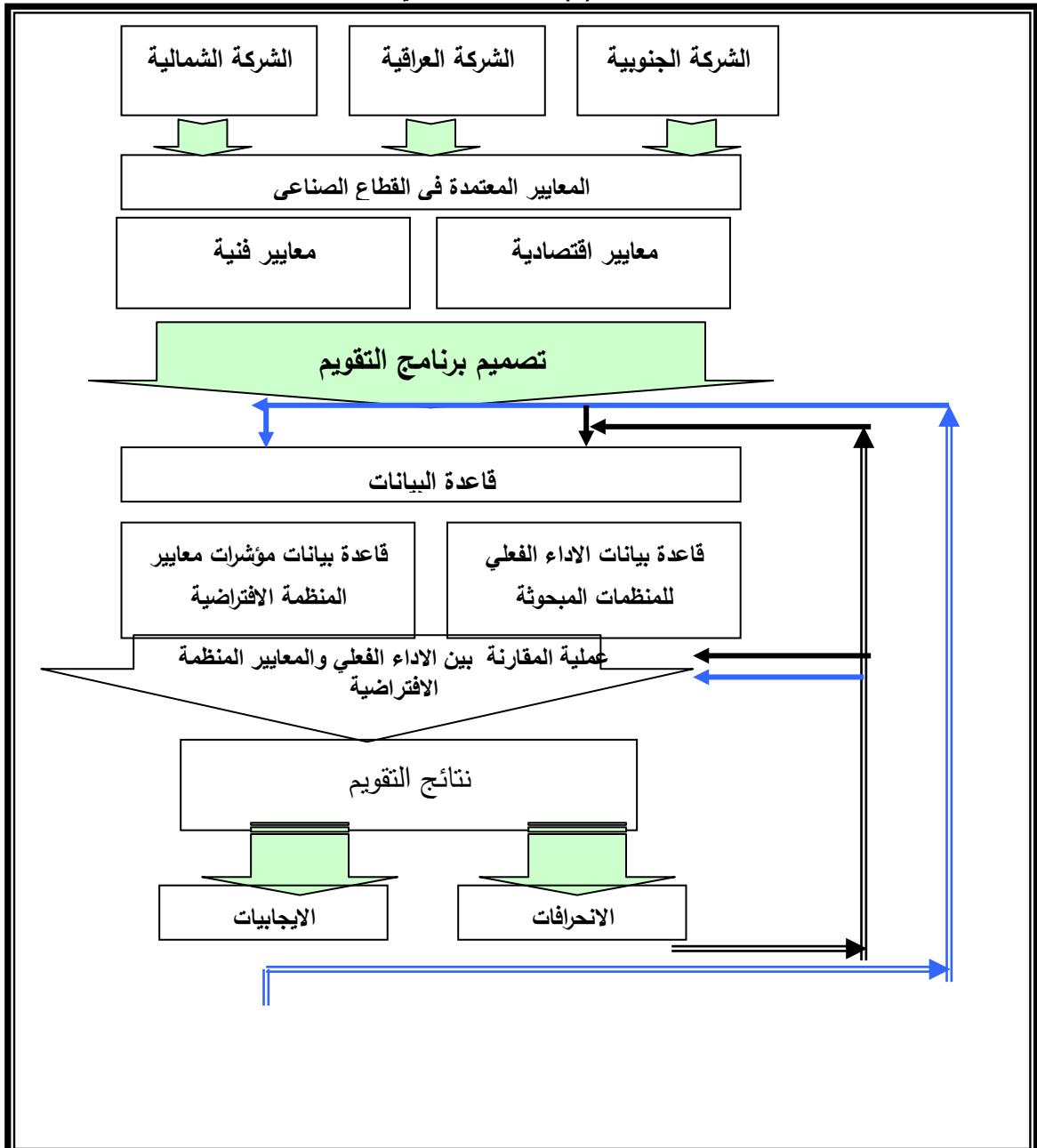
تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الصناعي ودوره في بناء مرتكزات الاقتصاد وبما يوفره هذا القطاع من سلع ومنتجات أساسية، وإن النهوض بواقع هذا القطاع وتعزيز أدائه سينعكس حتماً على مفاصل الاقتصاد العراقي بشكل عام، كما تمثل أهمية الدراسة بما يمثله أسلوب المقارنة المرجعية بشكل عام والمقارنة المرجعية الافتراضية بشكل خاص من ملائم لتطوير أداء شركات هذا القطاع في ظل بيئة عمل متغيرة وغير مستقرة ويمكن بيان أهمية هذا الدراسة من خلال ما يأتي:

- 1. إن المقارنة المرجعية الافتراضية أسلوب معاصر يمكن الاعتماد عليه في تحسين أداء المنظمات التي لا تتمكن من العثور على المنظمات الأفضل في مجال عملها.
- 2. تقدم الدراسة الأساس التي يمكن الاعتماد عليها بوصفها خطوات لأعداد وبناء منظمة افتراضية وأعداد المقارنة المرجعية الافتراضية لتحسين أداء المنظمات الصناعية عينة الدراسة.

رابعاً: المخطط الإجرائي للدراسة

فيما يأتي مخطط الدراسة الذي يوضح الخطوات والإجراءات التي سيجري تبنيها باتجاه تحقيق أهداف الدراسة.

الشكل (1) المخطط الإجرائي للدراسة



المصدر: سليمان، سعدون حسين، تصميم برنامج محوسب لتقويم الأداء للشركات الصناعية، بيتلوب المعرفة، المطبعة، الدار الصناعية، دراسة ميدانية في شركات العامة للسمنت (العراقية-الشمالية-الجنوبية) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، قسم الإدارة الصناعية، 2007.

المبحث الثاني

اولاً: المقارنة المرجعية الافتراضية Virtual Benchmarking

١- المقارنة المرجعية: النشأة والتطور والمفهوم

تعد المقارنة المرجعية في الصناعة وسيلة لتعزيز وضمان الجودة وأداة لزيادة فاعلية الادارة الصناعية. لقد تمت مناقشة المقارنة المرجعية على نحو جدلي في السابق بوصفها طريقة للتعلم بشأن عمليات الشركات الأخرى المعروفة بقدراتها البارزة. وتتمكن الصعوبة في تعريف الشركات التي هي الأفضل في صنفها في مجال عمليات محددة فضلاً عن تأثير المقارنات المرجعية للشركات المقارنة أو المتماثلة والعوامل المؤثرة (الفعالة) في الأداء لذلك فإن مفهوم المقارنة المرجعية الافتراضية قد تم تطويره. والمقارنات المرجعية الافتراضية يتم الحصول عليها بصورة فورية بعد اجراء تحليل لظروف الشركة المعنية ويجري بشكل متواصل تحديث وتعديل قاعدة البيانات.

أ- النشأة والتطور

مصطلح المقارنة المرجعية Benchmarking مشتق من مسح الأرض من خلال أيةجاد أو تشخيص علامة أو إشارة Land Surveying Where Mark تكون نقطة مرجعية أو دلالة. (Slack, 1998: 681) فمعناها الأصلي هو المركز المعرف، ويستعمل بوصفه مساراً أو مرجعاً لأخذ المقاييس مقابلها، وهذه الكلمة نزلت إلى عالم الاعمال حيث جاءت لمعنى (Benchmark): قياس الأفضل في الصنف "best -in -class" هو انجاز معترف به كمعيار للبراعة لعمليات الاعمال. (Anderson, 2006: 1-2).

وبالاتجاه نحو الفعل Verb، أو النشاط، فإن المقارنة المرجعية يمكن أن تعرف بشكل فلسفى بوصفها "ممارسة وجود متواضعة كافية للاعتراف بان شخص آخر هو أفضل في شيء ما وان تكون حكماً بما فيه الكفاية لتعلم كيف تجاريه أو حتى تتجاوزه" (APQC, 1993: 10).

ويعتقد (Anderson) أن هذا التعريف يستحوذ على جوهر المقارنة المرجعية، ويعنى التعلم من الآخرين. (Anderson, 2006: 2)، ولقد اختلفت التسميات بهذا المفهوم في إطار المصطلحات اللغوية العربية، فالبعض أطلق عليه تسمية (المقارنة المرجعية) (الشبراوي، 1995: 132) واسمه البعض (القياس إلى النمط) (السلمي، 1995: 63). كما أطلق عليه آخرون تسمية (المعايير القياسية المقارنة) (زين، 1997: 9) وتسمية أخرى هي (المقارنة بمنافس نموذجي) (مصطفى، 1998: 5) و (قواعد المقارنة) (محمد، 2002: 26). ويميل عدد كبير من الباحثين والكتاب إلى تسمية (المقارنة المرجعية) لأنها الأكثر دلالة واتفاقاً مع الأصل وجوهر الأداة كمفهوم وأهداف ومتطلبات (البرواري، 1999: 2) (العامري، 2001: 5) (الخطيب، 2002: 29).

وتعد اليابان من قادة العالم في المقارنة المرجعية وليس لديهم كلمة مقابل مصطلح (benchmarking)، لكن كلمة (dantotsu) التي تعنى أفضل الأفضل (the best of the best) (the best of the best) تعنى أفضل تطبيق لأفضل العمليات والأفضل في الطراز.

بـ- مفهوم المقارنة المرجعية :Benchmarking Concept

ذكر (Christopher, 1994: 3) إن مفهوم المقارنة المرجعية تطور ليختص بوصفه تعبرأ تقنياً بين نقطة المرجع، وفي فترة السبعينيات نزحت الكلمة إلى معجم الاعمال لتبيين عملية القياس التي فيه لأجراء المقارنات.

وورد مفهوم المقارنة المرجعية في العديد من المصادر، من قبل الباحثين والمهتمين وان اختلفوا بينهم في استخدام الكلمات المعتبرة عنه إلا أن أفكارهم تلتقي في نقطة أو أكثر من الآتي:

- "عملية مستمرة ومنظمة، لتحديد وتحليل وتكييف ممارسات الصناعات الأفضل التي ستقود المنظمة إلى الأداء المتفوق". (Spendolini, 1992: 32)

- "آلية للتأكد من أن احتياجات الزبائن تم تحقيقها من خلال المقارنة المرجعية مع التطبيقات الأفضل في الصناعة". (Camp, 1989: 67)

- "عمليات مقارنة مستمرة وقياس الأداء للمؤسسة مع القادة في مجال العمل أو أي مكان في العلم للحصول على المعلومات التي تساعد المنظمة في تحسين أدائها". (APQC, 1993: 11)

- "البحث عن أفضل الممارسات في الصناعة Superior Practices In Industry تقود إلى الأداء الأعلى". (Makland, 1995: 692)

ويلاحظ من التعريف السابقة أن المقارنة المرجعية هي عملية مستمرة (متكررة) هدفها تحليل الواقع الحالي لشركة ما ومن ثم العمل وبشكل مستمر على الوصول إلى وضع أفضل للاداء ضمن القطاع أو مجال العمل الذي تكون فيه.

وجرى التأكيد على أن المقارنة المرجعية هي جوهر التحسين المستمر إذ عرفها (Wallhlu, 1995: 248) بأنها "التعبير الصادق وال حقيقي لروح وجوهر التحسين المستمر".

أما (Wild, 1995: 419) فقد عرفها بأنها "أسلوب يمكن المنظمة من مقارنة أدائها بمعايير مناسبة أعلى تساعد على ضمان التحسين المستمر"

ويذكر (Evans, 1997: 448) أن المقارنة المرجعية هي "بحث المنظمة عن نقاط القوة والضعف فيها مقارنة ب نقاط القوة والضعف لدى المنظمات الرائدة في القطاع الذي تعمل فيه". وهو مدخل استراتيجي يستند إلى التحليل الداخلي والخارجي لبيئة المنظمة.

وقد أورد (الخطيب، 2002: 32) عدة مفاهيم ترتكز على تطبيقات ومتطلبات المقارنة المرجعية أهمها:

1. المقارنة المرجعية هي عملية مقارنة مع منظمة رائدة ندعوها بـ (الشريك Partner)

انها تتطلب التحديد الدقيق لأسلوب أداء عمليات المنظمة ولا سيما العمليات الضعيفة التي ستتم مقارنتها مع الشريك.

3. عملية المقارنة المرجعية تتطلب الفهم الأفضل لكيفية أداء المنظمات الرائدة لأنشطتها.

4. المقارنة المرجعية تشمل العمليات والممارسات الإدارية والمخرجات.

5. المقارنة المرجعية عملية مستمرة. وإن تطبيقها بنجاح يؤدي إلى تحسين أداء المنظمة. تعد المعلومات الفاعدة الأساسية لنجاح المقارنة المرجعية.

2- مفهوم المقارنة المرجعية الافتراضية وخطواتها:

تعد المقارنة المرجعية طريقة للتعلم والتعرف على أعمال وأنشطة المنظمات الأخرى المعروفة بقدرتها المثالية والبارزة إلا أن تعيين المنظمات (الأفضل) في صنفها في مجال عمليات وأعمال محددة أمر يصعب تحديده، كما وتعد العوامل الفعالة في المقارنات المرجعية القابلة للمقارنة، والتي لها تأثير كبير على الأداء نادرة الوجود فقد تم تطوير مفهوم المقارنة المرجعية إلى مفهوم المقارنة المرجعية الافتراضية (Virtual Benchmarking) لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة وتحقيقها وتطوير المقاييس الموضوعة للعوامل. ويمكن من خلال المقارنة المرجعية الافتراضية تقويم الأداء بصورة مباشرة وبعد اجراء تحليل لمؤشرات الأداء و اجراء التحديثات المستمرة من خلال قاعدة البيانات Data base (العامري، 2001: 3).

وتعد المنظمات الافتراضية سمة الاقتصاد المعاصر وثورة جديدة في الفكر الإداري، ويمكن للمنظمات الافتراضية أن تعمل في أي قطاع أو قطاعات متعددة من الأنشطة الاقتصادية، مثل القطاع الصناعي والخدمات المالية والتسويقية و الصحية أو التعليمية منها الجامعات الافتراضية وكذلك الشركة الافتراضية والتي يمكن عدتها منظمة افتراضية تسعى إلى تحقيق ميزة تنافسية.

(الخاق، 2006: 93)

A- مفهوم المقارنة المرجعية الافتراضية وخطواتها:

طور مفهوم المقارنة المرجعية الافتراضية في Forschungsintitut Fur Rataionalisierung (Aachen) في جامعة (Aachen) للتكنولوجيا باستعمال مدخل مختلف. ويحاول مفهوم المقارنة المرجعية الافتراضية أن يتتجنب في أيجاد الشركاء أو تحديد المنظمات (الأفضل) في الصنف، وكانت نقطة البداية هي مشروع بحثي اجري لتعيين العوامل المؤثرة على المقاييس في الاعمال مستقلأ عن القطاع الصناعي. وأن أهداف المشروع كانت اشتقاق نظام للقياس من اجل اجراء مقارنة ما بين المنظمات في مجال الاعمال. يعقبها تقويم للعوامل التي لها تأثير على القياسات وعلى تطوير القياسات ما بين المنظمات. ويبين الشكل (2) خطوات مشروع الدراسة. (وكانت نقطة البداية هي تطوير نظام الأهداف الخاصة بالأعمال وعلى أساس الأهداف الرئيسية للمنظمة تم اشتقاق الأهداف في مجال الاعمال).



الشكل (2) خطوات المشروع البحثي الخاص باستtraction نظام لتقدير وتقديم العوامل المؤثرة فيه.

Source: Hornung , volker , Holger , Marcel “virtual benchmarking in logistics, A concept for the determination of benchmarking “Advances in production management systems, Chapman and Hall ,1998 , P:140

فمثلاً أهداف الاداء هي ضمان تجهيز السوق و ضمان تجهيز الإنتاج و ضمان التسليم .. الخ، وأهداف الكلفة هي: جعل المخزون بالحد الامثل والعمل على تقليل المواعيد الزمنية وتقليل تكاليف السوقـات.. الخ، وهذه الأهداف مستـندة لكل شركة أو لكل قطاع صناعي. وللحفاظ على المصداقية العامة فقد تم تقسيم هذه الأهداف مرة أخرى.

أما الخطوة الثانية فكانت تطوير نظام للمقاييس، وقدـت الـدارسة الى دليل يحتوي على أكثر من 200 مقياس سوقـي ودقـت من حيث صحتـها وصدقـتها العامـ وارتبـاطـها بالـناحـية العمـلـية وـامـكـانـية تسـجيـلـها وـدرـجـة شـمـولـها للـسوقـيات. (Hornung, 1998:140).

وتعتمـد قيمة المـقـايـس بـقوـة عـلـى خـصـائـص الشـرـكـة وـعـلـى الـظـروف السـوقـية التـي تـعـلـم فـيـها. ولـذـكـ فالـمـقارـنة مـاـبـين الشـرـكـات تكون صـحيـحة فـقط إـذا ماـأـجـرـيت المـقارـنة عـلـى أـسـاس أـنـوـاع مـتـمـاثـلة مـنـ الشـرـكـات، وبـالـنـسـبة لـلـمـقارـنة يـجـب أـخـذـ العـوـاـمـل الدـالـلـة بـنـظرـ العـنـيـة. وـمـرـأـهـ أـخـرى توـصلـت الـدرـاسـة إـلـى دـلـيل يـحـتـوي عـلـى أـكـثـر مـن 200 عـاـمـل مـؤـثـر. وـدقـت هـذـه العـوـاـمـل كـوـنـهـا صـحيـحة وـذـاتـ صـلـة بـالـعـمـلـ. وـبـعـد أـنـ وـجـدـ الدـلـيلـ الخـاصـ بـالـمـقـايـسـ وـدـلـيلـ العـوـاـمـلـ المـؤـثـرـةـ عـنـ كـلـ مـقـايـسـ، كـانـتـ الخـطـوـةـ التـالـيـةـ هـيـ تـحـدـيدـ تـأـثـيرـ

ـتـلـكـ العـوـاـمـلـ عـلـى كـلـ مـقـايـسـ وـمـنـ خـلـالـ إـجـابـةـ عـلـى السـوـالـيـنـ الـاتـيـنـ:

أولاًـ: أيـ عـاـمـلـ مـنـ العـوـاـمـلـ المـؤـثـرـةـ الـمحـتمـلةـ لـهـ تـأـثـيرـ إـحـصـائـيـ ذوـ دـلـالـةـ عـلـى قـيمـ المـقـايـسـ؟
ثـانـياًـ: كـيـفـ يـمـكـنـ اـشـتـقـاقـ مـقـايـسـ لـماـ بـيـنـ الشـرـكـاتـ تـقـومـ عـلـى أـسـاسـ نـتـائـجـ السـوـالـيـنـ الـأـوـلـ؟

خطوات المقارنة المرجعية الافتراضية Virtual Benchmarking Steps:

لغرض تحديد الخطوات الأساسية للقيام بالمقارنة المرجعية الافتراضية يتطلب توافر بيانات واسعة وتحويلها إلى برامج حاسوبية أطلق عليها اسم LOGCHECK وهذه توفر إمكانية مناسبة للحصول على المعلومات حول المقارنة المرجعية في الاعمال اعتماداً على الشروط التي تؤثر على المنظمة. (العامري وأخرون، 2001: 10)

تستعمل قاعدة البيانات وحساب المنطق LOGIC لتحديد مفهوم LOGCHECK ولبناء أداة LOGCHECK للبرمجيات ويقوم المفهوم على أساس أربع خطوات وكما يأتي (Hornung, et. al. 1998: 144)

1- المسح survey

إن الخطوة الأولى في المفهوم هي ملء الاستبيان الذي يتم تحديده من قبل المنظمة وليس بالضرورة أن يشتمل على جميع المقاييس أو التعريف الدقيقة ومن ثم تجري مقابلة موقعة لغرض مناقشة نتائج الدراسة.

2- التقويم Evaluation

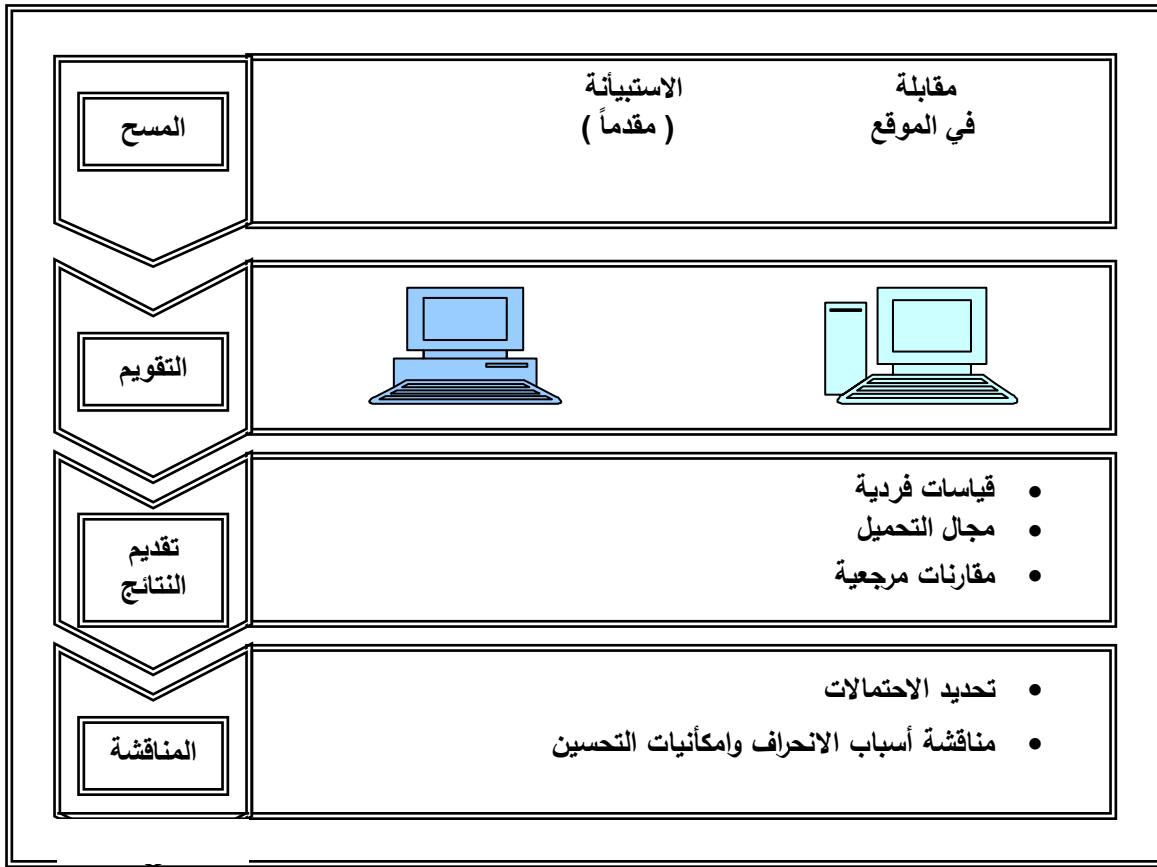
وهنا يتم تقويم البيانات التي يتم الحصول عليها، إذا يتم استخدام البيانات كمقاييس مابين المنظمات أو للمقارنة المرجعية وتقىم الغربلة الأولية لبيان العوامل المؤثرة التي أخذت بالغاية بالنسبة للمقارنة.

3- أظهار النتائج Presentation Of Results

تقدم النتائج التي تم التوصل إليها لتعيين الاحتمالات من أجل التحسين، ومن الجدير بالذكر أن لدى كل منظمة العامل المؤثر الخاص بها ومن خلاله تستطيع المنظمات احتساب مقاييسها الفردية فيما بينها وعوامل مقارنتها مرجعاً.

4- المناقشة Discussion

يتم في هذه الخطوة مناقشة المقاييس الفردية للمنظمات حول أداء المنظمات الأخرى لغرض تسليمها للإدارة العليا لاتخاذ القرار بشأن العوامل المؤثرة. وقد أثبتت الدراسات أن المصروفات من أجل هذه المقارنة تكون أقل بكثير من دراسة المقارنة المرجعية الكلاسيكية والشكل (3) يوضح هذه الخطوات.



الشكل (3) إجراءات Log Check

Source: Hornung, Volker, Holger, Oster, Marcel "Virtual Benchmarking In Logistics, A Concept For The Determination Of Benchmark "Advances In Production Management Systems, Chapman and Hall, 1998, P:144

3- الشركة الافتراضية والمقارنة المرجعية الافتراضية:

أن الخطوة التالية في المقارنة المرجعية الافتراضية هي تحديد الشركات الافتراضية والتي على أساسها يتم اجراء المقارنة المرجعية الافتراضية، ويتم تحديد الشركات الافتراضية **Virtual Company** عن طريق اجراء المسع الميداني القائم على أساس البيانات لإيجاد شركة افتراضية لها عوامل مؤثرة ومماثلة للشركات الاخرى في الصنف نفسه وأن التمايز بين الحالة الحاضرة وكيف "يجب أن تكون" هو الشيء الذي يؤدي الى مصطلح الشركات الافتراضية "Virtual". والشركة الافتراضية هي التي تبني من خلال الجمع بين شركات مماثلة قابلة للمقارنة معها وتنظيم قاعدة بيانات لها، والشركة الافتراضية (الأفضل في الصنف) هي التي تجمع بين أفضل الاعمال لجميع الشركات التي تشارك في عملية المسع ويجري تحديث قاعدة البيانات المنظمة بشكل مستمر ببيانات جديدة، وبدلاً من مقارنة متوسط الشركات كما كان يجري في السابق، أصبح الآن من الممكن تحقيق مقارنات مع الشركات (الأفضل في الصنف) بصورة مباشرة وفورية لإيجاد أي مستوى من التفوق يمكن تحقيقه. والشركة الافتراضية التي تعد الأفضل تعين "كأساس للمقارنة المرجعية" وتعد هذه أهداف وغايات حقيقة وقابلة

لتحقيق بالنسبة لجعل العملية بشكلها الامثل وهي الغايات التي يمكن توصيلها الى كل مستخدم والتي ستقبل من قبل الادارة العليا أفضل مما يقبل شعار " علينا أن نتحسن بنسبة 30%" . والمقارنة المرجعية الافتراضية تقارن مقاييس وتوشر بشكل واضح التغيرات في الاداء، وهي لا تقارن العمليات كما تفعل المقارنات المرجعية الكلاسيكية. (Hornung, 1998: 142).

ثانياً: تقويم الاداء Performance Evaluation

تعد عملية تقويم الاداء من المرتكزات الحيوية للوحدات الاقتصادية (المنظمات) التي تسعى الى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. إذ أن نتائج تقويم الاداء تكون بمثابة مؤشرأً لما حققه الوحدة (المنظمة ككل) نتيجة ممارسة هذه الوحدة لنشاطاتها مقارنة مع فترات سابقة أو مع الأهداف المخططة، لذلك برب مفهوم تقويم الاداء بوصفه من الوسائل المهمة لضمان سلامه استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرف الإدارات والتحقق من استعمالها بأعلى كفاية ممكنة.

1- مفهوم تقويم الاداء وأهدافه:

اختلاف الباحثون حول مفهوم تقويم الاداء وأدواته ومعاييره والأسلوب المنهجي الذي يعتمد تطبيقه، وسواء أكان محاسبياً أم إدارياً أم اقتصادياً أم إحصانياً، وينشأ هذا الاختلاف من التباين في وجهات النظر المرتبطة بكل من هذه المجالات، إذ ينظر كل واحد لهذا الموضوع من زاويته الخاصة، علماً إن جوهر عملية التقويم هي مقارنة الاداء الفعلي (Actual Performance) بمؤشرات محددة مسبقاً لتشخيص الانحرافات، ويلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها، وتكون المقارنة عادة بين ما هو متتحقق ومستهدف في نهاية مدة زمنية معينة، هي سنة في العادة. (شاحد، 2001: 34).

ويعرف التقويم بأنه يسعى الى تحديد المسارات التي تساعده على تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة والعمل على استخدام الاتجاهات العلمية وتنمية طرائق الإنتاج الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة وزيادة كفاءة العاملين ووضع معايير قياسية لأنشطتهم وفعالياتهم. (الزوري، 2003: 7).

كما عرف تقويم الاداء بأنه "نظام رقابي يقوم بتحديد مدى فعالية وكفاءة الجهد المبذول في الوحدة لتحقيق هدف معين، إذ تعني الفاعلية قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الهدف خلال مدة معينة من الزمن، بينما تعني الكفاءة، كيفية استهلاك الوحدة لمواردها من أجل إنتاج المنتجات خلال مدة معينة من الزمن". (Noori & Russell, 1995: 611).

ويتفق (الداهري) مع التعريف السابق مبرزاً صورة أكثر شمولية لمفهوم تقويم الاداء بوصفها (أداة للتعرف على مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لمواردها المتاحة في تحقيق أهدافها الموضوعة وتحديد الانحرافات عن الأهداف وأجراء عمليات التصحيح والمعالجة) (الداهري، 1995: 427).

إن كلا التعريفين المذكورين أنفأ ركزاً على دور الكفاءة والفاعلية في تقويم الاداء فالكافأة هي المعيار الذي يمكن من خلاله قياس درجة استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال، أي درجة العقلانية والرشد في استخدام الموارد (المدخلات) بشكل يؤدي إلى زيادة الناتج النهائي المستهدف (المخرجات) خلال مدة زمنية معينة، بينما تحدد الفاعلية ما إذا كانت الناتج المرغوب قد أُنجزت وفيما إذا الوحدة أو الشركة قد حققت الأهداف التي وضعتها.

ويمكن توضيح أربعة أنواع من الوحدات الاقتصادية بحسب كفاءتها وفعاليتها كما في الشكل(4).

الوحدة (ب) (كفاءة عالية) (فعالية واطنة)	الوحدة (أ) (كفاءة عالية) (فعالية عالية)
الوحدة (د) (كفاءة واطنة) (فعالية واطنة)	الوحدة (ج) (كفاءة واطنة) (فعالية عالية)

شكل (4) تقويم أداء الوحدات الاقتصادية بحسب كفاءتها وفعاليتها

Source: McNair, C. J. and Liebfried, Kathleen H. J., "Benchmarking: A Tool for Continues Improvement" John Wisely and sons, Inc, 1992. P:180

أما (الكرخي) فقد عرف تقويم الأداء بأنه (جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية محددة عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد الى مושرات ومعايير معينة). (الكرخي، 2001: 39).

أهداف عملية تقويم الأداء:

- إن عملية تقويم الأداء تهدف الى تحقيق ما يأتي: (الكرخي، 2001: 40) (النعمي، 2000: 2)
 - ♦ الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكافحة بآدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
 - ♦ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط وأجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول الازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلاً.
 - ♦ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق عائد اكبر بتكليف اقل وبجودة عالية.
 - ♦ تشغيل الأجهزة الرقابية على أداء العمل عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم فيكون بمقدور الشركة التتحقق من قيام الوحدات المختلفة بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، إذ تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن ان تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات والتشكيلات.

2- أهمية عملية تقويم الأداء:

ان عملية التقويم تتمتع بدرجة عالية من الأهمية لجميع الدول على حد سواء ولمختلف أنواع الشركات مهما اختلفت طبيعة إعمالها والنشاطات التي تقوم بها وتزداد هذه الأهمية بصورة خاصة في الدول النامية التي تسعى جاهدة من أجل تسريع عملية التنمية عن طريق الاستخدام الأفضل لمواردها على الرغم مما تعانيه هذه الدول من مشكلات متعددة سواء كانت(فنية أو نقص في المعلومات أو شحة في رؤوس الأموال وكذلك عدم وجود المنظمين الأكفاء) الأمر الذي يجعل لعملية التقويم أهمية خاصة لهذه الدول.

وتنعكس أهمية تقويم الأداء في معرفة مدى تحقيق الشركات لأهدافها المرسومة خلال مدة زمنية معينة ويتتحقق ذلك من خلال البيانات والمعلومات التي تتوافر عنها قيد الدراسة والبحث وتبرز أهمية تقويم الأداء في النواحي الآتية: (الجبوري، 2002: 5) (الذاهري، 1990: 430-431)

1. يساعد تقويم الأداء المستمر الشركات على الكشف على الاختلالات بصورة سريعة عند بدايتها ويعودي ذلك إلى اتخاذ خطوات علاجية من أجل تعديل الانحرافات التي تحدث وتوجيه العمل نحو المسار الصحيح.
2. يساعد الكشف عن الانحرافات في وقت مبكر وفي موقع محدد على عدم تسربه إلى الواقع الآخرى مما يؤدي إلى تحجيم الانحراف وتقليل الخسائر، وكذلك يساعد على منع انتقال الانحراف إلى وحدات أخرى بسبب الترابط فيما بينها.
3. تعد عملية تقويم الأداء مرحلة مهمة لمراحل التخطيط إذ يرتبط تقويم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالخطيط سواء على مستوى الصناعة أو على مستوى الاقتصاد القومي لأن عملية التخطيط لا تقتصر على وضع الخطة فقط بل تشمل كذلك متابعة وتنفيذ أهداف الخطة لذلك فإن تقويم الأداء هو الاختيار الأساسي من أجل التحقق من تنفيذ جميع مراحل العمليات الصناعية بكل دقة وعلمية.
4. يتحقق من معايير الجودة للإنتاج ومدى مطابقة الإنتاج للمواصفات المطلوبة والمحددة مسبقاً.
5. تبرز أهمية تقويم الأداء من خلال الأهمية التي يتمتع بها القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي، وعليه فإن تقويم أداء هذا القطاع يتم من خلال تقويم أداء الشركة(المنشأة) أو المشروع.
6. إظهار مدى التزام الشركة تجاه الشركات الأخرى وفي جميع المجالات (انتاج، تسويق...، الخ) وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية.
7. يظهر امكانية الشركة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وان هذا الترابط بين تقويم الأداء والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتمثل في ان تقويم الأداء يمثل المرحلة التي تكشف لنا المدى الذي استطاعت به الشركة من استغلال مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة لها من خلال نشاطاتها المختلفة.

3- عوامل نجاح تقويم الأداء:

- هناك عدة عوامل تساعد على نجاح عملية التقويم هي:(الكرخي، 2000: 58-57)
- 1 وجود هيكل تنظيمي واضح تتعدد فيه المسؤوليات والصلاحيات من دون تداخل فيما بينها.
 - 2 أن تكون أهداف الخطة واضحة وقابلة للتنفيذ (واقعية) وهذا لا يتم من دون دراسة هذه الأهداف بدقة ومناقشتها مع كل المستويات من أجل أن تكون الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح والأمكانيات المتاحة للتنفيذ.
 - 3 ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات والتقارير، بحيث توافر معلومات دقيقة عن الأداء في أسرع وقت وبانتظام الأمر الذي يساعد مسؤولي الإدارات بمختلف مستوياتها على اتخاذ القرار السليم وال سريع في الوقت المناسب لتصحيح الانحرافات وتقليل الخسائر في العملية الإنتاجية.
 - 4 ضرورة توافر عنصر الكفاءة في القائمين على عملية التقويم وان يمتلكوا القدرة على تطبيق المعايير والنسب بشكل صحيح.
 - 5 أن تكون الاجراءات والآليات الموضوعة لمسار عملية التقويم بين الإدارات المسؤولة عنها واضحة ومنتظمة ومتناصفة ابتداءً من الادارة في مركز المسؤولية صعوداً الى أعلى المستويات وبالعكس.
 - 6 وجود نظام حواجز سواء كانت حواجز مادية أو حواجز معنوية بحيث يرتبط بالأهداف المنجزة فعلاً ومدى اقترابها أو ابعادها عن المخطط.
 - 7 ضرورة وجود نظام سعري للسلع لتحديد كافة القيم وأسعار عوامل الإنتاج على أساس دقة . ومن الجدير بالذكر أن هناك عوامل عددة تؤثر على مستوى الأداء سيتم التطرق إليها بإيجاز وهي: (الزوري، 2003: 18-19)
- 1- الادارة الصناعية:**
- حيث تعد من العوامل المؤثرة على الأداء العام لأنها تتعامل مع جميع الأطراف داخل الوحدة (الشركة) وأنها على اتصال مباشر مع العمليات الإنتاجية ومستوى أداء العامل وهي التي تحمل المسئولية الأولى عن إدارة الوحدة لذلك تبرز أهمية الاهتمام بها وتطويرها بالشكل الذي يتماشى مع التطور التكنولوجي السريع وبالصيغة التي لا تعرقل هذا التطور.
- 2- الموقع:**
- تتأثر عملية التقويم بالقرب أو البعد عن الأسواق ومن مصادر الطاقة فضلاً عن توفر وسائل النقل وقربها من المناطق الصناعية التي تؤثر على الإنتاج بضاف أليه النواحي البيئية والمناخية وغيرها من العوامل المؤثرة.
- 3- القوى العاملة ومستوى مهارتها:**
- يعد المورد البشري من العوامل الحاسمة في العملية الإنتاجية وان مقياس كفاءة استخدام العمل الإنساني هو إنتاجية العمل وان زيادتها سوف تؤدي الى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ومن ثم الدخل القومي، إن وجود ملوكات مؤهلة يتطلب أعدادها على أساس علمي مدرس يتضمن تدريبهم وتأهيلهم ورفع كفاءتهم الأمر الذي يؤدي الى زيادة إنتاجيتهم وان العامل المؤهل سوف يقلل من اندثار الآلات والمكائن لأنه يتعامل معها بالشكل المطلوب.
- 4- مستوى التكنولوجيا المستخدمة:**
- تنمية العلم والتكنولوجيا في أي مجتمع تعد عامل مهم وأساسي لخطط التنمية ويعطي مردوداً فعالاً وسريعاً في التخطيط المستقبلي كما يدعم الأسس العلمية السليمة في التقدم والنهوض بالمجتمع نحو سلم الرقي والحضارة وهذا يعني أن إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة يؤدي الى زيادة الإنتاجية وكفاءة العمل وتحسين الأداء.
- 5- الصيانة:**

تعمل عملية صيانة وإدامة الآلات والمكائن بصورة دورية ومنتظمة على أطالة عمر هذه الآلات والمكائن ويقلل من التوقفات والعطلات وبالتالي زيادة كفاءة عملها وهي على نوعين (صيانة وقائية وصيانة علاجية).

وبالتالي ومن خلال ما تقدم يمكن للباحث القول انه في اقتصاديات المعرفة يعتمد نجاح المنظمة كثيراً على تقويم أدائها، إذ لا تستطيع المنظمة إدارة ما لا تستطيع قياسه بل تعد مرحلة التقويم من أهم مراحل الإدارة، إذ إن كل المنظمات هي في حالة مستمرة من التغيير، وذلك بحكم التغير المستمر في بيئتها، وضمن إطار عملية التكيف فلا بد من دراسة وتحليل واستيعاب الآثار الإيجابية والسلبية لهذه المتغيرات. وعليه فان الإدارة تواجه مسألة جوهرية تمثل في ضرورة تعديل خياراتها بصورة دائمة وان الوسيلة الفاعلة التي تزيد من قدرة الإدارة على القيام بهذا التعديل إنما تمثل في استمرارية قيامها بعملية التقويم، فهذه العملية تعكس تكيف المنظمة في بيئتها الداخلية والخارجية.

ثالثاً: المقارنة المرجعية الأفتقاضية أسلوب لتقويم الأداء

تستخدم المنظمات الإنتاجية والخدمية في الوقت الحاضر طرائق مبتكرة في عمليات تقويم الأداء فرضتها المتطلبات المعاصرة لمنظمات الإعمال منها المقارنة المرجعية، وبطاقة النقاط الموزونة (Balanced Score Card). (العامري، 2001: 44-45)

إن المقارنة المرجعية مع المنافسين تمكن المنظمة من معرفة المعدل الذي يسير المنافسون نحو التحسن والتطور، وإذا كان هذا المعدل الذي تتحسن به المنظمة أقل من معدلات المنافسين فإن ذلك يعد نذيراً بالخطر.

وتعرف المقارنة المرجعية على أنها قياس الأداء مقابل أفضل المنظمات في نفس المرتبة، أي أنها تبحث عن أفضل ممارسات الصناعة أو الخدمة التي تؤدي إلى أداء أعلى وأرقى. وتساعد قواعد المقارنة المرجعية المنظمات على معرفة مزاياها ومساوئها ومزايا ومساوئ القادة في الصناعة أو الخدمة. إن المقارنة المرجعية هي عنصر من عناصر برنامج إدارة الجودة الشاملة(TQM) للمنظمة وتتضمن انتقاء معيار مبرهن للأداء يمثل الأداء الأفضل للعمليات أو النشاطات المشابهة جداً لعملياتك أو نشاطك.

وتهدف المقارنة المرجعية إلى تحديد نواحي القصور بالمقارنة بالأخرين للعمل على استكمال النقص فيها. كما تعد المقارنة المرجعية وسيلة لتحقيق من إن الأهداف المراد تحقيقها تتناسب مع احتياجات السوق.

يتضح انه يمكن استخدام المقارنة المرجعية كأسلوب لتقويم أداء المنظمات بشكل عام أو أجزاء أو أقسام أو وحدات أو نشاطات جزئية منها.

وتعتبر تقارير الأداء، المرحلة الأخيرة في عملية تقويم الأداء، إذ تعد مثل هذه التقارير للإدارة العليا وتتضمن معلومات كمية ووصفية مختصرة وشاملة لجميع العمليات والنتائج النهائية ومتطلبات التحسين المستقبلي. وما سبق يتضح أن تقويم الأداء يعد نهاية البداية وبداية النهاية أي أنه نهاية العملية الإدارية وفي الوقت نفسه تعد بداية العملية الرقابية التي تعد بدورها آخر عملية إدارية.

(العامري وآخرون، 2001: 5).

رابعاً: الجانب العملي

ان تطور البرمجيات قد اتاح للكثير من التطبيقات العلمية والفنية والإدارية تحقيق مدى واسع من التطور. على هذا الاساس فقد تم اعداد برنامج تقويم الاداء المحوسب بالاعتماد على قواعد بيانات تضم البيانات المستنبطه من التقارير والكشفات لعينة البحث. من اجل ضمان السرعة والدقة في جمع وتحليل البيانات تم اعداد وتصميم نظام تقويم أداء الشركات الصناعية.

نظام تقويم الاداء المقترن يسند إلى أسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية ويرتكز النظام على ثلاثة معايير رئيسية هي المعايير الفنية، والمالية والاقتصادية، والإدارية. تم تصنيف المعايير الرئيسية إلى معايير فرعية وكما يلى¹:

أ- المعايير الفنية: وصنفت إلى المعايير الفرعية الآتية:

- (1) معايير استغلال الطاقة.
- (2) معايير إنتاجية العاملين.
- (3) معايير إنتاجية المواد.
- (4) البيئة وتحسين ظروف العمل.

ب- المعايير المالية والاقتصادية: وصنفت إلى المعايير الفرعية الآتية:

- (1) معايير الربح.
- (2) معيار القيمة المضافة.
- (3) معايير التدبير والتوفير.

ت- المعايير الإدارية: وصنفت إلى المعايير الفرعية الآتية:

- ث- الأهداف.
- ج- نظم المعلومات.
- ح- إدارة المواد (السيطرة على الخزين).
- خ- الموارد البشرية.
- د- الإجراءات وأساليب العمل.

لفرض الوصول إلى نتائج كمية واضحة تقيس النجاح والفشل تم اعتماد درجة تقويمية لكل معيار عبر عنه بالدرجات، تعطى له بضوء أهميته النسبية مقارنة بمجموع الدرجات المحددة للمعايير الفرعية أو مقارنة بالدرجة النهائية للتقويم.

يبلغ المجموع الكلي الملايين لدرجات التقويم(120) درجة تقويمية وهي الدرجة القصوى التي يمكن ان تحصل عليها المنشأة المميزة في أدائها. وقد قسمت إلى ما يلى:

- 65 درجة تقويمية للمعايير الفنية.
- 40 درجة تقويمية للمعايير المالية والاقتصادية.
- 15 درجة تقويمية للمعايير الإدارية.

ولأن بعض المنشآت لها امكانية توافر العملة الأجنبية، ولتشجيعها على زيادة عوائدها من العملة الأجنبية تعطى خمس درجات تقويمية إضافية كحد أعلى للمنشأة التي تسهم في توافرها (وتحدد درجات كل منشأة بضوء نسبة التوافر المتحقق).
اضافة الى النقاط الكلية التي تحصل عليها نتيجة تقويم اذا استطاعت ان تصدر منتجاتها الى الخارج او تبيعها بالداخل مقابل الحصول على العملة الأجنبية.

تنفيذ النظام وتحليل نتيجة تقويم الأداء

تستند عملية المقارنة المرجعية الى أحدى طرائق تقويم الأداء، وذلك من خلال قياس أداء المنظمة مقابل (أفضل) المنظمات في الصناعة نفسها بغية الوقوف على نقاط القوة والضعف إزاء قادة الصناعة.

حيث سنتناول تقويم أداء الشركات الصناعية الثلاث (الشركة العامة للسمن الشماليه والشركة العامة للسمن الجنوبيه والشركة العامة للسمن العراقيه) التابعة لقطاع السمنت والإنسانية بوصفها الجهة الراغبة في التحسين.

كما نستهدف الى تقويم أداء الشركات الصناعية بالاستناد الى معايير الشركة الصناعية الافتراضية لاعتمادها كأساس للمقارنة المرجعية في تقويم أداء الشركات الصناعية في القطاع النوعي الإنساني والسمن ومن خلال الفقرات الآتية:

أولاًً : تحديد معايير الشركة الافتراضية

من خلال تحليل بيانات مؤشرات تقويم أداء الشركات الصناعية الثلاث يمكن بناء (تشكيل) شركة صناعية مثالية افتراضية وتحديد نسب الأداء لمؤشراتها بالاعتماد على أعلى الدرجات المتحققة لكل مؤشر من المؤشرات وفي الشركات الفعلية المشار إليها. وتشكيل قاعدة بيانات قبلة للتحديث عند أي تحسن أو تطور في نسب الأداء ولأي مؤشر من مؤشرات التقويم ولجميع الشركات.

وتعد الشركة الصناعية الافتراضية أساساً للمقارنة المرجعية لتقويم أداء الشركات الصناعية (الموجودة) باستخدام قاعدة البيانات، على وفق الخطوات الآتية:

- **المسح Survey:** يتم جمع البيانات والمعلومات عن طريق مليء الاستمار الخاصة بالشركات الصناعية وعن طريق الكشوفات والتقارير السنوية وكشف الدخل وتقارير ديوان الرقابة المالية ودائرة التقىيس والسيطرة النوعية.

- **التقويم Evaluation:** وهنا تتم الغربلة الأولية للعوامل المؤثرة التي أخذت بواسطة نظام تقويم الأداء المقر والمعتمد من قبل وزارة الصناعة والمعادن.

- **تقديم (أظهار) النتائج Presentation of Results:** تقدم النتائج الى الدائرة الاقتصادية قسم التخطيط لغرض مناقشتها، ومن خلالها يتم تحديد العوامل المؤثرة والخاصة بكل شركة لغرض حساب مقاييسها الفردية وأجراء المقارنة المرجعية مع الشركة الافتراضية.

- **المناقشة Discussion:** وفيها يتم تحديد الاحتمالات الممكنة، وتحديد الانحرافات ومناقشة أسبابها وإمكانية تحسينها.

وباستخدام الأسلوب المشار إليه، يمكن تحديد الشركة (الأفضل) وهي التي تحمل مؤشراتها قيمةً قريبة من الشركة الافتراضية أو ذات انحرافات ضئيلة.

ثانياً: معايير الأداء الفعلى للشركات الصناعية ومؤشراته

يتم تقويم الأداء الفعلى ويحدد مستوى كفاءته وفاعليته واقتاصديته في ضوء ما يتم تحقيقه من الأهداف والقياسات والخطط المرسومة وذلك طبقاً للمؤشرات العامة والمعايير الخاصة بالنشاط المعين. إذ يهدف الى وضع وتحديد مؤشرات تساعد المستويات الإدارية المختلفة في إعداد تقارير تعكس واقع الأداء وتطور أساليبه باتجاه تحقيق الأغراض الآتية:

1- تسهيل المهام الآتية:

أ. الأشراف الإداري.

ب. التخطيط والمتابعة.

ج. الرقابة والمساءلة.

2- تقويم الأداء من حيث الكفاءة والفاعلية والاقتصادية.

وقد تم اعتماد معايير نشاطات ومؤشرات خاصة بالشركات الصناعية وكما هي مبينة في الجدول (1) لقياس أداء كل شركة من الشركات، ويتم تقويم أداء الشركات في ضوء (20) مؤشرًا رئيساً يبلغ مجموع درجاتها التقويمية (120) درجة موزعة على الفقرات كل بحسب أهميته وقد اعتمدت نسبة تتفيد (%)50 من النشاطات كعبة قطع للأداء المقبول إذ ترجمت مستويات التقويم للشركات الصناعية كالتالي:

- 1- المنشآت الناجحة: وهي الشركات التي تحصل على 60 درجة تقويمية وتمثل نسبة (50%) عتبة القطع في النظام، أو أكثر من مجموع نقاط التقويم ويمكن تصنيفها كما في الجدول الآتي (1) وهذا بالنسبة للتقويم الأداء المكتمل:

الجدول (1) درجات ونسب ومستوى تقويم الأداء

مستوى الأداء	الدرجات التقويمية	نسبة التنفيذ	ت
ممتاز	100 فأكثر	%83	1
جيد جداً	99 - 90	%82.5 - %75	2
جيد	89 - 75	%74 - %62.5	3
متوسط	74 - 60	%61.6 - %50	4
ضعيف	60 فأقل	%50	5

المصدر: إعداد الباحثين / بالاعتماد على نظام تقويم الأداء الصادر من رئاسة الوزراء السابق.

أما بالنسبة لتقويم الأداء الجزئي (في حالة عدم حساب المعايير الإدارية) فان مجموع الدرجات يبلغ (105) درجة تقويمية وتم الاعتماد أيضاً على عتبة قطع بنسبة تنفيذ (50%) من النشاطات للأداء المقبول والشركات التي تحصل على (52.5) درجة تقويمية تُعد من الشركات الناجحة وتمثل نسبة (50%) عتبة القطع في النظام ويمكن تصنيفها كما في الجدول الآتي والخاص بتقويم الأداء الجزئي 2 والجدول (2) يبيّن ذلك:

جدول (2) درجات ونسب ومستوى تقويم الأداء

مستوى الأداء	الدرجات التقويمية	نسبة التنفيذ	ت
ممتاز	92 فأكثر	%87.6	1
جيد جداً	92 - 79	%87.6 - %75	2
جيد	79 - 66.5	%75 - %63	3
متوسط	66.5 - 52.2	%63 - %50	4
ضعيف	52.5 فأقل	%50	5

المصدر: إعداد الباحثين³ بالاعتماد على نظام تقويم الأداء الصادر من رئاسة الوزراء السابق.

² تم الاتفاق على النسب الخاصة بتقويم الأداء الجزئي مع فريق العمل الذي تم تكليفه لتقويم أداء الشركات الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن.

³ تم الاتفاق على النسب الخاصة بتقويم الأداء الجزئي مع فريق العمل الذي تم تكليفه لتقويم أداء الشركات الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن .

2- المنشآت التي تحتاج إلى تطوير جزئي (المنشآت المكملة): وهي المنشآت التي تحصل على 60 درجة تقويمية فأكثر من نقاط التقويم الإجمالي العام ولكنها تفشل في الحصول على (50%) من الدرجات المخصصة للمعايير الفنية أو المالية والاقتصادية أو الإدارية هذا بالنسبة لتقويم الأداء المكتمل، أما بالنسبة لتقويم الأداء الجزئي فان المنشأة المكملة هي التي تحصل على (52.5) درجة تقويمية ولكنها تفشل في الحصول على نسبة (50%) من الدرجات المخصصة للمعايير الفنية أو المالية والاقتصادية أو الإدارية.

المنشآت ذات الأداء المنخفض⁴: وهي المنشآت التي تحصل على أقل من (60) درجة تقويمية من درجات التقويم الإجمالي هذا بالنسبة إلى تقويم الأداء المكتمل، أما بالنسبة لتقويم الأداء الجزئي فان المنشأة التي تحصل الى اقل من (52.5) درجة تقويمية تعد منشأة ذات أداء منخفض. وبهدف تسهيل عملية تنفيذ النظام واحتساب المؤشرات، وفي ضوء الدرجة التقويمية المحددة لكل معيار. حدّدت طريقة احتساب المعايير على وفق ما يأتي:

$$\text{معيار استغلال الطاقة:} \quad \frac{\text{قيمة الانتاج المتحقق بالاسعار المخططة}}{\text{قيمة الانتاج المتأحة بالاسعار المخططة}} = 18$$

الطاقة المتأحة بالاسعار المخططة

الدرجة القصوى لهذا المعيار هي 18 درجة تقويمية، وللأهمية النسبية الكبيرة لمؤشر استغلال الطاقة، تعدل الدرجات الفعلية التي تحصل عليها المنشآت لمؤشر استغلال الطاقة المتأحة بضوء المعدل العام المتحقق لنسب استغلال الطاقة في القطاع النوعي في الوزارة، بحيث تمنح المنشآت التي تحقق المعدل العام فأكثر الدرجة الكاملة. إما المنشآت التي تحقق أقل من المعدل العام فإنها تحصل بقدر نسبة تحقيقها لمؤشر الطاقة المتأحة مقارنة بالمعدل العام للقطاع النوعي.

$$\text{نسبة تحقق الخطة الإنتاجية} = \frac{\text{قيمة الانتاج المتحقق بالاسعار المخططة}}{\text{قيمة الانتاج المخطط بالاسعار المخططة}} * 6$$

وتبليغ الدرجة القصوى لهذا المعيار 6 درجات.

⁴ النظام المعتمد من قبل وزارة الصناعة والمعادن يعد أن المنشآت التي لا تصل على نسبة 50% فأكثر في أدائها منشأة (فاشلة) إلا أن انتا ولأغراض الدقة العلمية تم عد تلك المنظمات ذات أداء منخفض وذلك بهدف دراسة انخفاض الأداء وأسبابه.

❖ نسبة التغير في الإنتاج المتحقق = (نسبة تحقق الخطة الإنتاجية للسنة الحالية - 1 - الفرق في نسبة التحقق) * 5^{8*}
 يتم أولاً احتساب نسبة التحقق لمنشآت القطاع، وتحجب درجات التقويم هذا المعيار عن المنشآت التي لا تصل نسب التحقق فيها إلى معدل نسبة التتحقق لمنشآت القطاع النوع.
 تحصل المنشآت التي لا تتحقق أي نسبة نمو ولكنها تحصل على نسبة تتحقق أعلى من معدل القطاع على الدرجات كما في الجدول (3) الآتي:

جدول (3) نسبة التتحقق من الخطة الإنتاجية والدرجات الممنوحة لها

الدرجات الممنوحة	نسبة تحقق الخطة الإنتاجية	ت
4	%79-%75	1
6	%84-%80	2
7	%89-%85	3
8	%90 فأكثر	4

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نظام تقويم الأداء الصادر من رئاسة الوزراء السابق.
 وحساب إنتاجية العاملين والخاصة بإنتاجية الفرد وكما يأتي:

$$\text{إنتاجية الفرد} = \frac{\text{قيمة الإنتاج المتحقق بالأسعار المخططة}}{\text{متوسط عدد العاملين}} \quad (\text{الدرجة القصوى درجتان})$$

- يقارن بمتوسط الفرد في القطاع النوعي في الوزارة وتمنح النقاط على وفق ما يأتي:
 أ- تمنح المنشأة نقطتين إذا كانت إنتاجية الفرد فيها مساوية أو أكثر من إنتاجية الفرد في القطاع النوعي في الوزارة.
 ب- تمنح المنشأة نقطة واحدة إذا كانت إنتاجية الفرد فيها أقل من معدل إنتاجية الفرد في القطاع النوعي في الوزارة ولغاية 75% منها.
 ت- لا تحصل المنشأة على أي نقطة إذا كانت إنتاجية الفرد فيها أقل من 75% من معدل إنتاجية الفرد في القطاع النوعي في الوزارة.

$$\text{نسبة التغير في إنتاجية الفرد} = \frac{\text{إنتاجية الفرد للسنة الحالية في المنشأة} - \text{إنتاجية الفرد للسنة السابقة}}{\text{إنتاجية الفرد للسنة الحالية في القطاع}} \quad (3^*)$$

$$\text{نسبة التغير في إنتاجية الفرد} = \frac{\text{إنتاجية الفرد للسنة الحالية في المنشأة} - \text{إنتاجية الفرد للسنة السابقة}}{\text{إنتاجية الفرد للسنة الحالية في القطاع}} \quad (6^*)$$

5 الفرق في نسبة التتحقق = نسبة تحقق الخطة الإنتاجية للسنة الحالية - نسبة تحقق الخطة الإنتاجية للسنة السابقة
 6 الفرق في إنتاجية الفرد = (انتاجية الفرد للسنة الحالية في القطاع - انتاجية الفرد للسنة السابقة في القطاع)

اذا كانت انتاجية الفرد في المنشأة تزيد عن انتاجية الفرد في القطاع للسنة الحالية، تحصل المنشأة على الدرجة الكاملة المخصصة للمعيار.

حساب انتاجية العاملين والخاصة بانتاجية الاجر ويتم حساب انتاجية الاجر كما يأتي:

$$\text{انتاجية الاجر} = \frac{\text{قيمة الانتاج المتحقق بالاسعار الجارية}}{\text{مجموع الاجور المدفوعة}}$$

يتم حساب انتاجية الاجر في القطاع وتجري مقارنته بانتاجية الاجر في المنشأة وتمنح الدرجات كما يأتي:

- أ- تمنح المنشأة نقطتين اذا كانت انتاجية الاجر مساوية لمعدل انتاجية الاجر في القطاع.
- ب- تمنح المنشأة نقطة واحدة اذا كانت انتاجية الاجر فيها اقل من معدل انتاجية الاجر في القطاع ولغاية 75%.
- ت- لا تمنح أي نقطة اذا قلت انتاجية الاجر في المنشأة عن 75% من معدل انتاجية الاجر في القطاع.

اذا كان معدل انتاجية الاجر في المنشأة يزيد عن انتاجية الاجر للقطاع للسنة الحالية تحصل المنشأة على الدرجة الكاملة المخصصة للمعيار.

$$\text{انتاجية الاجر للسنة الحالية للمنشأة} = 1 - \frac{\text{الفرق في انتاجية الاجر}}{\text{انتاجية الاجر}} \quad (3)$$

بيانات انتاجية المواد والتي يتم حسابها ~~التحقق بالاجو المطبق على المنشأة~~ في النافذة نفسها، ويتم حساب انتاجية المواد كما يأتي:

$$\text{انتاجية المواد الرئيسية في الانتاج} = \frac{\text{قيمة الانتاج بالاسعار الجارية (السنة الحالية)}}{\text{كلفة المواد الرئيسية (السنة الحالية)}}$$

الدرجة القصوى أربع درجات، وتمنح المنشأة درجة واحدة لكل زيادة (%) عن السنة السابقة.

كما تحتسب نسبة التغير في انتاجية المستلزمات السلعية كما يأتي وكما مبينة في الشكل (35):

$$\text{نسبة التغير في انتاجية المستلزمات السلعية} = \frac{\text{قيمة الانتاج بالاسعار الجارية (السنة الحالية)}}{\text{كلفة المستلزمات السلعية (السنة الحالية)}} - 1$$

الدرجة القصوى أربع درجات، وتمنح المنشأة درجة واحدة لكل زيادة بنسبة 2% عن السنة السابقة والخاصة بالنوعية والمواصفات و تمنح الدرجات التقويمية لكل المؤشرات الآتية في ضوء تقويم الجهة المختصة في الوزارة أو الجهاز المركزي للتقدير والنسيمة النوعية، وتكون الدرجة القصوى للنوعية والمواصفات عشر درجات تقويمية وموزعة كما في الجدول (4):

انتاجية الاجر للسنة السابقة للمنشأة

انتاجية الاجر للسنة الحالية للمنشأة

انتاجية الاجر للسنة السابقة للقطاع

انتاجية الاجر للسنة الحالية للقطاع

الجدول (4) المؤشرات الخاصة بالنوعية والمواصفات ومستوى تقويمها

مستوى التقويم			المؤشرات	ت
ضعيف (نصف درجة)	متوسط (درجة واحدة)	جيد (درجتان)		
			انتظام وثبات النوعية	1
			اعتماد معايير قياسية وتطبيقها	2
			علاقة تطور النوعية بزيادة الكلفة	3
			تقدير نشاط تطوير النوعية وتحسينها (تصميم .. الخ)	4
			توفر ملاك وجهاز الرقابة النوعية	5

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نظام تقويم الأداء الصادر من رئاسة الوزارة السابق.

أما البيئة وتحسين العمل التي تتضمن حقولاً خاصة بالجهود المبذولة في تقليل أثار التلوث وتوفّر شروط الأمانة والسلامة المهنية وتقليل أثار النواتج العرضية وتكون الدرجة القصوى فيها خمس درجات تقويمية، وتمنح إلى الجهة المختصة في الوزارة أو الجهة الاستشارية التي تخترها الوزارة (أي ان هذه الجهة هي التي تقوم بتأشير مستوى الجهد المبذولة في تقليل أثار تلوث البيئة وتحسين ظروف العمل) وكما موضح في الجدول (5).

الجدول (5) المؤشرات الخاصة بالبيئة وتحسين ظروف العمل ومستوى تقويمها

مستوى التقويم			المؤشرات	ت
ضعف	متوسط	جيد		
لا شيء	درجة واحدة	درجتان	الجهود المبذولة في تقليل آثار التلوث على البيئة المحيطة	1
لا شيء	درجة واحدة	درجتان	توفر شروط الأمانة والسلامة المهنية والوقاية الصحية	2
لا شيء	نصف درجة	درجة واحدة	تقليل آثار النواتج العرضية على البيئة واستعمالاتها الاقتصادية	3

المصدر: أعداد الباحثين يالاعتماد على نظام تقويم الاداء الصادر من رئاسة الوزراء المسائية.

المعايير المالية والاقتصادية والتي تتضمن ثلاثة معايير فرعية هي:

- .1 معيار الربح.
 - .2 معيار القيمة المضافة.
 - .3 معيار التدبير والتوفير.

وتحسب مؤشرات معيار الربح كما يأتي:

نيلر في نسبة صافي الربح = (صافي الربح المتوفّع بموجب السياسة السعريّة) / 9

الدرجة القصوى اثنى عشر درجة تقويمية، إذا كان صافي الربح المتحقق أعلى من صافي الربح المتوقع بموجب السياسة السعرية للسنة الحالية تحصل المنشأة على الدرجة الكاملة المخصصة للمعيار، مهما كان مستوى هذه النسبة للسنة السابقة.

اما هامش الربح بموجب السياسة السعرية فيحسب كما يأتي:

هامش الربح بموجب السياسة السعرية = صافي الربح / صافي الربح للسنة الحالية

بيانات الربح المتوقعة بموجب السياسة السعرية للسنة السابقة

- 8 الفرق في نسبة الربح المتحقق =

⁹ صافي الربح المتوقع بموجب السياسة السعودية = مجموع النفقات x الهامش المحدد بموجب السياسة السعودية

وتحسب الدرجات التقويمية كما يأتي:

- أ- تحصل المنشآة على عشر درجات تقويمية إذا كان معدلها مساوياً للهامش المحدد بموجب السياسة السعرية أو أكثر.

- ب- يخضع ما تحصل عليه المنشأة درجة تقويمية واحدة بنسبة (10%) من الهاشم المحدد بالسياسة السعرية.**

قيمة الإنتاج للسنة السابقة **قيمة الإنتاج للسنة الحالية**

- أ-** تمنح المنشآة درجة تقويمية واحدة عن كل زيادة في القيمة المضافة بنسبة (2%).

ب- لا تحصل المنشآة التي نقلت نسبة قيمتها المضافة هذه السنة عن السنة السابقة على أية درجة تقويمية.

- ١- معيار التوفير والتدبير^{١٠}. ويتم حساب هذا المعيار كما يأتي:
قيمة مستلزمات الانتاج والمواد الاحتياطية التي يتم تصنيعها محلياً بدلاً
من استيرادها (للسنة الحالية) = ته في المستلزمات والمواد الاحتياطية محلياً

احمالى قيمة مستلزمات الانتاج والمواد الاحتياطية للسنة الحالية

- الدرجة القصوى أربع درجات، و تمنح الشركة درجة تقويمية واحدة عن كل توفير بنسبة(5%).

2- التصنيع بدلاً من الاستيراد مسازمات الانتاج والمواد الاحتياطية قيمة مستلزمات الانتاج والمواد الاحتياطية التي يتم تصنيعها محلياً بدلاً من استيرادها التي يتم تصنيعها محلياً بدلاً من استيرادها (السنة السابقة)

اجمالي قيمة مستلزمات الانتاج والمواد الاحتاطية للسنة السابقة	اجمالي قيمة مستلزمات الانتاج والمواد الاحتاطية للسنة الحالية
---	---

الدرجة القصوى أربع درجات تقويمية.

- أ. تمنح المنشأة درجة تقويمية واحدة عن كل زيادة في التوفير بنسبة (2%).

ب. لا تمنح المنشأة التي تقل نسبة قيمة المستلزمات والمواد الاحتياطية التي تصنعها محلياً بدلًا من استئجارها لسنة المعالجة تقييمها بما وضحته في السنة السابقة لسنة معالجة.

اما المعايير الإدارية فان اول مؤشر فيها هو "وضوح الأهداف وتحقيقها" والدرجة التقويمية القصوى لهذا المعيار هو ثلاثة درجات تقويمية وتتوزع على ثلاثة مؤشرات بواقع درجة تقويمية واحدة لكل مؤشر والمفهومات هي كالآتى:

١. وجود أهداف رئيسة وفرعية للشركة محددة وواضحة ومكتوبة، ومفهومة من قبل الإدارات الفرعية

2. مطابقة الفعاليات والأنشطة المنفذة من قبل الإدارات الفرعية للأهداف المحددة للمنشأة.
3. مراعنة الأهداف مع إمكانية تغييرها وتعديلها على وفق للظروف المحيطة بما يمكن المنشأة من الاستمرار والبقاء

والدرجة القصوى هي ثلاثة درجات تقويمية موزعة بشكل درجة واحدة لكل مؤشر وهي كما يأتي:
1. توفر نظم المعلومات عن الأنشطة الرئيسية والفرعية يمكن اعتمادها في اتخاذ القرارات بكفاءة

¹⁰ تم الطلب من الباحثين عدم الأخذ بنظر العناية هذا المعيار، وتم وضعه بالبرنامج لإكمال النظام بصورة تامة من أوله إلى آخره حاسوبياً، وإن عدم وضع مدخلات في هذه النافذة لا يؤثر على عمل البرنامج في الحالات الفنية والتلقية للبرنامج.

2. جهود تطوير النظم المستخدمة في مختلف المجالات الفنية والإدارية وتحديثها وأدامتها باستمرار.
 3. مكنته أنظمة المعلومات باستخدام الحاسوب الالكترونيه ومكنته إجراءات العمل الإداري.
- معايير إدارة المعلومات/السيطرة على الخزين على ثلاثة مؤشرات وتبلغ الدرجة القصوى للدرجات التقويمية ثلاثة درجات موزعة على المؤشرات بواقع درجة تقويمية واحدة لكل مؤشر من المؤشرات وكما يأتي:
1. ملائمة حجم الخزين المتوفر لاحتياجات الإنتاج باعتماد معدل دوران المخزون وجهود المنشأة لتحسينه.
 2. ملائمة الظروف الخزنية وتتوفر أجهزة النقل والمناولة وانخفاض نسب المفقود والتالف نتيجة الخزن.
 3. ملائمة منهج الجرد والمطابقة واعتماد أنظمة علمية للسيطرة على الخزين تمكن من السيطرة على الكلف ومتتابعة المواد الراكدة والبطيئة الحركة.
- وتم تخصيص ثلاثة درجات تقويمية لهذا المعيار وموزعة بواقع درجة تقويمية واحدة لكل مؤشر فيما يأتي مؤشرات هذا المعيار:
1. عدد برامج التأهيل والتدريب الداخلية والخارجية المنفذة وعدد المشاركون فيها مقارنة بالسنوات السابقة وبالمنشآت الأخرى.
 2. تقليل دوران العمل ونسبة التسرب والغياب وإثرها في زيادة الرضا والانتماء للشركة.
 3. تشجيع حالات الإبداع والابتكار وجهود الشركة في تكرييم المبدعين والمتميزين لرفع معدلات الإنتاج.
- ويتم حساب الدرجات وإظهار النتيجة بشكل تلقائي في النافذة وتخزن في قاعدة البيانات الخاصة بالنافذة وبقاعدة البيانات الخاصة بالمعالجة والخاصة بالنتائج، الدرجة القصوى لدرجات التقويمية تبلغ ثلاثة درجات مقسمة بواقع درجة تقويمية واحدة لكل مؤشر من مؤشرات المعيار.
- والمؤشرات الخاصة بهذا المعيار هي كما يأتي:
1. تبسيط الإجراءات وتقليل الروتين واختزال حلقات العمل لتسهيل انسيابيته.
 2. ممارسة الصلاحية من قبل الادارة العليا والإدارات الرئيسية ومدى التأخر في اتخاذ القرارات نتيجة الرجوع للوزارة.
 3. عدد السرقات المتحققه ومبالغها مقارنة بالسنة السابقة.
- ويبيّن الجدول (6) المعايير الرئيسية والفرعية لتقويم أداء المنشآت في القطاع الصناعي الإنتاجي والدرجات التقويمية المخصصة لها.

جدول (6) المعايير الرئيسية والفرعية لتقويم أداء المنشآت في القطاع الصناعي الإنتاجي والدرجات التقويمية المخصصة لها

المعايير الإدارية		المعايير المالية والاقتصادية		المعايير الفنية			
الدرجة	المعيار	الدرجة	المعيار	العاملين والمواد والبيئة		الطاقة	
3	الأهداف	12	تطور صافي الربح	2	إنتاجية الفرد	18	استغلال الطاقة المتاحة
3	نظم المعلومات	10	صافي الربح إلى مجموع النفقات	3	التغير في إنتاجية الفرد	6	تحقق الخطة الإنتاجية
3	إدارة المواد	10	تطور القيمة المضافة	2	إنتاجية الاجر	8	التغير في الإنتاج المتحقق
3	قوى العاملة	8	التوظير والتثبير	3	التغير في إنتاجية الاجر		
3	الإجراءات واساليب العمل			4	إنتاجية المواد الرئيسية		
				4	إنتاجية المستلزمات السلعية		
				10	النوعية والمواصفات		
				5	البيئة وتحسين ظروف العمل		
15		40		33		32	المجموع

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نظام تقويم الأداء الصادر من رئاسة الوزراء السابق.

تنفيذ النظام الحوسبة

بعد عملية تثبيت النظام على الحاسوب يكون بإمكان أي مستخدم للبرنامج من استعماله لعملية حساب درجات المعايير ومؤشرات تقويم الأداء الخاصة وبشكل متسلسل وسلس. وسيتم تطبيق النظام على الشركات التابعة لقطاع الإنشائية والأسمنت ولثلاث شركات ذات منتج مشابه. وحسب الخطوات الآتية.

1- بعد تشغيل النظام تظهر لنا النافذة الأولية والتي تبين اسم النظام والمخصص للنظام، بعد ذلك يتم الانتقال إلى النافذة التالية والخاصة بالبيانات التعريفية للشركة، حيث يتم اعطاء لكل شركة يراد تقويم إداتها في البرنامج رقمًا يسهل على المستخدم استرجاع بيانات إية شركة وتعديلها عن طريق كتابة رقم الشركة في الحقل المخصص. والبيانات الخاصة بتلك النافذة موضحة في الجدول الآتي (7):

جدول (7) البيانات الخاصة بنافذة البيانات التعريفية في النظام للشركات الثلاث

البيان	رقم الشركة	القطاع	اسم الشركة	نوع الإنتاج	موقع الشركة	سنة التأسيس	ت
الشركة العامة لسمنت الشمالية	3	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	2	الشركة العامة لسمنت العراقية	1	الشركة العامة لسمنت العراقية	1
الإنسانية والأسمنت	الإنسانية والأسمنت	الإنسانية والأسمنت	الإنسانية والأسمنت	السمنت بكافة أنواعه	السمنت بكافة أنواعه	السمنت بكافة أنواعه	2
الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	الشركة العامة لسمنت العراقية	بغداد / الزعفرانية	بغداد / الزعفرانية	بغداد / الزعفرانية	3
السمنت بكافة أنواعه	السمنت بكافة أنواعه	السمنت بكافة أنواعه	السمنت بكافة أنواعه	نينوى / الموصل	بغداد / الزعفرانية	بغداد / الزعفرانية	4
1952	1973	1936	1936	1936	1936	1936	5

المصدر: إعداد الباحثين بالأعتماد على مخرجات الحاسبة.

2- يتم الانتقال الى النافذة الثانية والخاصة باختيار نوع تقويم الاداء (مكتمل أم جزئي)، فيتم اختيار الأمر "تقويم الاداء الجزئي" والسبب في ذلك هو عدم توافر كافة البيانات الخاصة بالنظام ولاسيما البيانات المتعلقة بالمعايير الإدارية.

3- بعد أن يتم اختيار الأمر "تقويم الاداء الجزئي" يتم الانتقال الى النافذة الفرعية الخاصة بهذه الأمر والتي هي (المعايير الفنية والمعايير المالية والاقتصادية)، حيث يتم البدء بالمعايير الفنية وذلك باختيارها بالضغط عليها حيث ستظهر لنا مجموعة من المعايير والمؤشرات الفرعية والخاصة بالمعايير الفنية، بعدها يتم الدخول الى النافذة استغلال الطاقة. والجدول التالي (8) يوضح البيانات والنتائج الخاصة بهذا المعيار.

جدول (8) بيانات معيار استغلال الطاقة ونتائجها

البيان	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	ت
قيمة الإنتاج المتحقق بالأسعار المخططة (مليون دينار)	9122000	79139000	55098000	1
طاقة المتاحة بالأسعار المخططة (مليون دينار)	32000000	370810000	248440000	2
قيمة الإنتاج المخطط بالأسعار المخططة (مليون دينار)	36000000	244942000	147875000	3
نسبة تحقق الخطة الإنتاجية للسنة الحالية	1.52	1.938	2.235	4
نسبة تحقق الخطة الإنتاجية للسنة السابقة	0.666	1.634	1.3	5
نسبة التحقق للخطة الإنتاجية لمنشآت القطاع	1.89766	1.89766	1.89766	6
نسبة استغلال الطاقة المتاحة	5.13	3.84	3.99	7
نسبة التغير في الإنتاج المتحقق عن السنة السابقة	1.0629245	1.533659	1.0531835	8

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

4- بعد الانتهاء من إدخال البيانات الخاصة بمعيار استغلال الطاقة ومؤشراته يتم الانتقال الى النافذة التالية وهي نافذة إنتاجية العاملين، والجدول (9) يوضح بيانات ونتائج هذا المعيار.

جدول (9) بيانات ونتائج معيار إنتاجية العاملين / إنتاجية الفرد

البيان	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	ت
قيمة الإنتاج المتحقق بالأسعار المخططة (مليون دينار)	9122000	79139000	55098000	1
متوسط عدد العاملين (عامل)	1418	5810	3152	2
متوسط عدد العاملين السنة السابقة (عامل)	1232	5635	3225	3
إنتاجية الفرد للسنة الحالية في الشركة	6433	13621	17477	4
إنتاجية الفرد للسنة السابقة في الشركة	5599	13844	8581	5
إنتاجية الفرد للسنة الحالية في القطاع	12511	12511	12511	6
إنتاجية الفرد للسنة السابقة في القطاع	9341	9341	9341	7
نسبة التغير في إنتاجية الفرد	3.235448	2.624964	1.932563	8

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

5- بعد الانتهاء من إدخال البيانات الخاصة بمعيار ومؤشرات إنتاجية العاملين يتم الانتقال الى النافذة التالية والخاصة بمعيار إنتاجية الأجر، والجدول الآتي (10) يوضح بيانات ونتائج هذا المعيار.

جدول (10) بيانات ونتائج معيار إنتاجية العاملين / إنتاجية الأجر

البيان	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	ت
قيمة الإنتاج المتحقق بالأسعار الجارية (مليون دينار)	9512000	126450000	93419000	1
مجموع الأجر المدفوعة للسنة الحالية (مليون دينار)	8154000	45808000	20648000	2
مجموع الأجر المدفوعة للسنة السابقة (مليون دينار)	6757000	33038000	12786000	3
إنتاجية الأجر للسنة الحالية في الشركة	1.166544	2.760434	4.52436	4
إنتاجية الأجر للسنة السابقة في الشركة	1.72665	2.7928	3.929	5
إنتاجية الأجر للسنة الحالية في القطاع	2.8932	2.8932	2.9832	6
إنتاجية الأجر للسنة السابقة في القطاع	2.73	2.73	2.73	7
نسبة التغير في إنتاجية الأجر	3.06696	3.22912	1.32851	8

المصدر: إعداد الباحثين بالأعتماد على مخرجات الحاسبة.

6- عندما يتم الانتهاء من إدخال البيانات الخاصة بإنتاجية العاملين، يتم فتح نافذة إدخال البيانات الخاصة بإنتاجية المواد. ويبين الجدول التالي (11) بيانات ونتائج معيار إنتاجية المواد الرئيسية.

جدول (11) بيانات ونتائج معيار إنتاجية المواد الرئيسية

البيان	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	ت
قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية للسنة الحالية	9152000	126450000	93419000	1
قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية للسنة السابقة	11667000	92271000	50242000	2
كلفة المواد الرئيسية للسنة الحالية	1544469000	12725150000	21609960000	3
كلفة المواد الرئيسية للسنة السابقة	1413697000	9271414000	4496065000	4
التغير في إنتاجية المواد الرئيسية الدالة في الإنتاج	0.746259	0.998473	0.386853	5

المصدر: إعداد الباحثين بالأعتماد على مخرجات الحاسبة.

7- يتم الانتقال إلى النافذة التالية والخاصة بإنتاجية المستلزمات السلعية لإدخال البيانات وحساب النتائج الخاصة بإنتاجية المواد. ويوضح الجدول (12) بيانات ونتائج تخص هذا المعيار.

جدول (12) بيانات ونتائج معيار إنتاجية المواد الخاصة بالمستلزمات السلعية

البيان	ت	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبيّة	الشركة العامة لسمنت العراقيّة
قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية للسنة الحالية	1	9512000	126450000	93419000
قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية للسنة السابقة	2	11667000	92271000	50242000
كلفة المستلزمات السلعية للسنة الحالية	3	2540000	42806000	45040000
كلفة المستلزمات السلعية للسنة السابقة	4	2179000	26793000	20414000
نسبة التغير في إنتاجية المستلزمات السلعية	5	0.699416	0.857768	0.842748

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

8- بعد الانتهاء من إدخال البيانات الخاصة بمعيار إنتاجية المستلزمات السلعية يتم الانتقال إلى نافذة النوعية والمواصفات، والجدول الآتي (13) يبين النتائج التي حصلت عليها كل شركة من الشركات الثلاث.

جدول (13) نتائج معيار النوعية والمواصفات

البيان	ت	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبيّة	الشركة العامة لسمنت العراقيّة
انتظام وثبات النوعية	1	2	2	2
اعتماد معايير قياسية وتطبيقها	2	1	1	2
علاقة تطور النوعية بزيادة الكلفة	3	2	2	2
تقدير نشاط تطوير النوعية وتحسينها	4	1	2	2
توفر ملاك وجهاز الرقابة النوعية	5	2	0.5	2
المجموع	6	8	7.5	10

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

9- عند إدخال البيانات في نافذة النوعية والمواصفات والاستمرار في إدخال البيانات الخاصة بالنظام يتم فتح نافذة جديدة هي نافذة البيئة وتحسين ظروف العمل. ويبين الجدول الآتي (13) النتائج التي حصلت عليها الشركات الثلاث.

جدول (13) نتائج معيار البيئة وتحسين ظروف العمل

البيان	ت	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبيّة	الشركة العامة لسمنت العراقيّة
الجهود المبذولة	1	1	1	1
توافر شروط الأمانة والسلامة	2	2	1	2
تقليل أثار النواتج العرضية على البيئة	3	1	1	1
المجموع	4	4	3	4

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

10- عند الرغبة بالمتابعة والاستمرار، تظهر لنا النافذة الخاصة بالمعايير المالية والاقتصادية، نختار منها الأمر "معيار الربح" فتظهر لنا النافذة الخاصة بهذا المعيار. ويتم فيها إدخال البيانات. والجدول الآتي (14) يبين البيانات المدخلة والناتج المستحصلة من هذه النافذة.

جدول (14) بيانات ونتائج معيار الربح

البيان	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	ت
مجموع نفقات السنة الحالية	11705000	103288000	76724000	1
مجموع نفقات السنة السابقة	10129000	72868000	44506000	2
صافي ربح السنة الحالية	4093000	30847000	25278000	3
صافي ربح السنة السابقة	3343000	26535000	10442000	4
الهامش المحدد بموجب السياسة السعرية	%30	%30	%30	5
صافي الربح المتوقع بموجب السياسة السعرية للسنة الحالية	3511500	30986400	23017200	6
صافي الربح المتوقع بموجب السياسة السعرية للسنة السابقة	3038000	21535000	13351000	7
الفرق في نسبة الربح المتحقق	0.0652037	-0.236678	0.316118	8
التغير في نسبة صافي الربح	13.848127	11.93327	12.79407	9

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

11- في حالة الانتهاء من إدخال البيانات الخاصة بمعيار الربح تظهر لنا نافذة معيار القيمة المضافة،

الجدول الآتي (14) يبين بيانات ونتائج هذا المعيار بالنسبة لكل شركة من الشركات الثلاث.

جدول (14) بيانات ونتائج معيار القيمة المضافة

البيان	الشركة العامة لسمنت الشمالية	الشركة العامة لسمنت الجنوبية	الشركة العامة لسمنت العراقية	ت
القيمة المضافة للسنة الحالية	55544269	80038748	49815324	1
القيمة المضافة للسنة السابقة	43141226	66773219	31116286	2
قيمة الإنتاج للسنة الحالية	36000000	244942000	147875000	3
قيمة الإنتاج للسنة السابقة	62100000	286456000	127000000	4
التغير في القيمة المضافة	0.8481906	0.0936649	0.0918644	5

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

12- بعد ذلك يتم الانتقال إلى النافذة الخاصة بمعيار التوفير والتدبير، حيث يتم إعطاء قيم البيانات صفرًا، بعدها يتم الانتقال إلى النافذة الخاصة بنتائج النظام وعبر قواعد البيانات في النظام حيث يتم حساب الدرجات التقويمية لكل معيار حسب القواعد والشروط والأسس التي بني عليها النظام، إذ تم برمجة جميع القواعد والملحوظات بما يؤدي إلى نتائج مؤكدة.

13- يتم بعد ذلك فتح نافذة الشركة الافتراضية والتي عن طريقها يتم حساب نقاط الشركة الافتراضية المستندة إلى بيانات واقعية فعلية حيث يتم اجراء المقارنة المرجعية معها على أساس إن الشركة الافتراضية هي شريك المقارنة المرجعية وستتم المقارنة معه، حيث يظهر لنا جدول يبين لنا الدرجات التي حصلت عليها الشركة الافتراضية والتي تمثل أعلى النتائج الفعلية التي حصلت عليها الشركات الثلاث وكما في الجدول الآتي (15).

جدول (١٥) الشركة الافتراضية لقطاع الإنشائية والاسمنت

الشركة الافتراضية

للمدة من ٢٠٠٤/١/٢١ إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١

قطاع الصناعات: الإنشائية والاسمنت

المعيار التقييم	المجموع	المعايير المالية والاقتصادية				المعايير الفنية										المعايير الرئيسية			
		٨	٩	١٠	١٢	٥	٦	٧	٨	٩	٩	٣	٢	٣	٢	٨	٦	١٨	
		١٥	١٦	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٢	١	
النوع والنوع الجهاز	نمور صادر في نحو النفط																		
جدا جدا	٩٠,٢٣٥	٠	١٠	١٠	١٢	٤	١٠	٤	٤	٣	٢	٣	٢	٢	٦	٢,٢٣٥	١٨	الشركة الافتراضية	

جدول (١٦) تفاصيل تقييم الأداء الحرئي للشركات الصناعية

تقييم أداء الشركات الصناعية الإنتاجية في وزارة الصناعة والمعادن

قطاع الصناعات: الإنشائية والاسمنت

للمدة من ٢٠٠٤/١/٢١ إلى ٢٠٠٥/١٢/٣١

المعيار التقييم	المجموع	المعايير المالية والاقتصادية				المعايير الفنية										المعايير الرئيسية			
		٨	٩	١٠	١٢	٥	٦	٧	٨	٩	٩	٣	٢	٣	٢	٨	٦	١٨	
		١٥	١٦	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٢	١	
النوع والنوع الجهاز	نمور صادر في نحو النفط																		
جدا جدا	٨٠,٦٧	٠	١٠	١٠	١٢	٤	٨	٣	٣	٦,٧	٦	١,٥	١	٦	٦	١,٥٢	١٨	الشركة الافتراضية	
جدا	٧٦,٨٣٥	٠	٤	١٠	١٢	٤	٦	٤	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٠	٢,٢٣٥	١٦,٦	قطرة قطرة	
جدا	٦٩,١٩٨	٠	٥	١٠	١٢	٣	٧,٥	٤	٤	٣,٧	٣	١,١٢	٢	٠	٠	١,٩٣٨	١٦	قطرة قطرة	
جدا جدا	٩٠,٢٣٥	٠	٦	١٠	١٢	٤	٩,٥	٤	٤	٣	٣	٢	٢	٦	٦	٢,٢٣٥	١٨	الشركة الافتراضية	

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

- بعد الانتهاء من ظهور نتائج الشركة الافتراضية والرغبة بالاستمرار لاظهار نتائج تقييم الأداء الشركات الصناعية الثلاث وبحسب ترتيبها ومستوى التقييم الذي حصلت عليه، كما في الجدول الآتي (١٦).
- المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- يحتاج تطبيق المقارنة المرجعية الافتراضية الى وقت طويل لغرض التنفيذ بشكل متكامل ويطلب الاستمرار بعملية التحسين حتى ولو تم تقليل الفجوة أو ردمها وأن يتم إجراء مقارنة مرجعية مستمرة مع المنظمات الصناعية الريادية، وذلك لأن التحسينات الكبرى اليوم ستتصبح في حدتها الأدنى في وقت لاحق، والمنظمات الريادية هي أهداف متحركة، مما يتطلب الالتزام بمقارنة مرجعية على مدیات زمنية مناسبة تحقيقاً للميزة التنافسية.
- 2- إن نجاح تطبيق مفهوم أسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية في المنظمات الصناعية الإنتاجية يعتمد على محاور أساسية هي:
 - أ. موارد المنظمة الصناعية المطلوبة لإنجاز المفهوم بضمنها الوقت المخصص وبما يتناسب مع إمكانيات المنظمة المادية و البشرية و المالية و المعلوماتية.
 - ب. الخبرة العالمية في تنفيذ المقارنة المرجعية الافتراضية والتي يمكن تعليمها من خلال الاستشاريين وأساتذة الجامعات.
 - ج. مدى نجاح المنظمة في اختيار المنظمة الريادية.
- 3- يعتمد النظام المتبعة والمعتمد على نطاق الشركات الصناعية في العراق بشكل عام في تقويم الاداء بنسبة تنفيذ (50%) من المعايير والمؤشرات كعتبة قطع للأداء المقبول ويتم تصنيف المنظمات الصناعية على وفق مجموع النقاط التي تحصل عليها كل منظمة دون الإشارة الى أهمية كل معيار وتحديد انحرافات للعمل التي يجب تلافيها مستقبلاً مما يجعل امكانية الاستفادة من تطبيقه محدودة الفائدة.
- 4- لم يهتم النظام الحالي المتبعة في تقويم الاداء بالانحرافات الحاصلة عن الحالة الممكن تحقيقها وأسبابها، وإنما يهتم بالنتائج النهائية فقط.
- 5- أن تنفيذ المقارنة المرجعية الافتراضية يحتاج الى توفير نظام معلومات متقدم يساعد على سرعة إنجاز متطلباته ويحقق كفاءة في الاداء المنظمي الكلي أو للمنظمة الراغبة في التحسين.
- 6- وصلت الشركات الثلاث للسميت (العراقية، الشمالية، الجنوبية) الى الدرجات القصوى في اغلب المؤشرات الخاصة بالتقويم، وذلك يدل على وجود خلل اما في وزن الدرجة المعطاة لكل مؤشر او في التقسيم الداخلي لدرجات كل مؤشر.
- 7- أدت شحة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذه الصناعات الى عدم امكانية التوسع فيها على الرغم من وجود الطاقات الإنتاجية المتاحة الأمر الذي يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل الدولة لتجاوزها إذا ما أريد اللحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي في العالم المتقدم.

الوصيات

- 1- اعتماد النظام المح ospب المقترن المصمم من قبل الباحثين والم osom "تصميم برنامج مح ospب لتقديم أداء الشركات الصناعية بأسلوب المقارنة المرجعية الافتراضية" بدلاً من إتباع الطريقة التقليدية في التقييم المعتمدة على الحساب اليدوي والتي تستغرق وقتاً أطول وكلفة أكثر.
- 2- بعد الانتهاء من تطبيق النظام مرة واحدة ينبغي تحليل الفجوات في الأداء لغرض تحديد أسبابها أولاً وطرائق معالجتها ثانياً.
- 3- المراجعة الدورية لمعايير النظم ومؤشراته بهدف تحديد الأداء الفاعل من خلال تطوير معايير بناء الشركة الافتراضية واعتمادها لأغراض المقارنة وتقييم أداء الشركات الصناعية ذات العلاقة.
- 4- من الضروري اعتماد وزارة الصناعة والمعادن مبدأ المرونة في إعادة توزيع الدرجات على المعايير والمؤشرات أو إعادة توزيع كل مؤشر من الداخل اعتماداً على مستويات الأداء الفعلي ومتغيرات الظروف البيئية الداخلية والخارجية باتجاه الإسهام في تطوير أساليب تقييم أداء الشركات الصناعية بشكل يتناسب مع حالات التطور والتحسين المطلوب في الأداء.
- 5- استخدام نظام لمراقبة الأداء وتعزيزه بتقارير أداء دورية مستمرة إلى الادارة العليا لضمان علمية التحسين المستمر في أداء هذه الشركات.
- 6- إن النظام المقترن يتميز بشمولية وواقعية مقارنة الاتجاهات العالية لنظم تقييم الأداء كما يتميز بالسهولة والدقة والموضوعية والمرنة المطلوبة لإدخال أيّة تعديلات تظهر الحاجة إليها. وبناءً على ذلك يتطلب الأمر إعداد برنامج تدريبي للقائمين على تشغيل النظام لغرض رفع كفاءة التشغيل وضمان تنفيذه بصورة صحيحة.
- 7- إن الوصول إلى عملية تقييم الأداء دقيقة يتطلب توفر أرقام وبيانات تفصيلية ودقيقة وهذا يستوجب إدخالها على الحاسوبات الالكترونية من أجل اختصار الزمن وإنجاز الأعمال بسرعة مع حتمية الابتعاد عن العبارة المشهورة (سرية المعلومات ومحدودية تداولها) لأنها أثرت بشكل سلبي على الباحثين بمختلف الاختصاصات.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1 - الكتب

- 1- الدهاري، عبد الوهاب مطر، "تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية" دار كتاب الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1995.
- 2- السلمي، علي، "ادارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل الآيزو 9000 "، دار عريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
- 3- الشبراوي، عادل، "الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة آيزو 9000 والمقارنة المرجعية" ، الشركة العربية للإعلام العلمي، القاهرة، 1995.
- 4- الكرخي، مجید عبد جعفر، "مدخل الى تقييم الاداء في الوحدات الاقتصادية" ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.

2- الرسائل والاطاريات

- 1- الزوري، رافد علي عبد الله، "تقييم كفاءة الاداء لشركة المنصور العامة للمدة (1989-2001)" جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2003.
- 2- الجبوري، زياد خليل، "تقييم كفاءة الاداء لشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية للمدة (1980-1999)" ، جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد.
- 3- الخطيب، سمير كامل، "قياس دور المقارنة المرجعية وتحسين الاداء المنظمي: دراسة حالة مع نموذج مقترن" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، 2002.
- 4- الخناق، سناء عبد الكريم، "اثر تقالة المعلومات وهندسة المعرفة في تصميم المنظمة الافتراضية" أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2006.
- 5- الدليمي، خالد شاحون، "تقييم كفاءة وفاعلية الاداء الاقتصادي والمصرفي الإسلامي" جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2001.
- 6- محمد، سوسن جاسم، "ادارة قواعد المقارنة المرجعية ودورها في التحسين المستمر: دراسة حالة في مستشفى الكندي التعليمي" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 2002.

3- المجالات والدوريات

- 1- البرواري، نزار عبد المجيد رشيد، "المقارنة المرجعية وامكانات تطبيقها كأداة للتحسين المستمر في المنظمات" ، المؤتمر العربي الأول، تطبيقات نظم إدارة الجودة الشاملة، بغداد، شباط، 1999.
- 2- العامري، عباس علي، والدوري، جمال احمد، والساعاتي، عفاف حسن، "استخدام المقارنة المرجعية الافتراضية في تقييم أداء المنظمات التعليمية: دراسة تطبيقية في هيئة التعليم التقني/ الكليات التقنية" ، 2001.
- 3- عبد الهادي، زين، "المعايير القياسية: الدليل الكامل للتطبيق العملي" ، إخبار الادارة، نشرة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العددان 21-22، 1998.
- 4- مصطفى، احمد سيد، "المقارنة كمنافس نموذجي لتطوير الاداء الإداري" ، إخبار الادارة، نشرة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العددان 21-22، 1998.
- 5- النعيمي، صلاح عبد القادر، "تقييم الاداء: طرق قياسه وأهميته بالنسبة لمؤسسات التعليم التقني" ، الحلقة الدراسية العربية في تقييم أداء مؤسسات التعليم التقني والمهني، الاتحاد العربي للتعليم التقني وهيئة المعاهد الفنية، بغداد، 2000.

ثانياً: المصادر الانكليزية:

1- The Books:

- 1- Bogan, Christopher E. & English, Michael J., "Benchmarking for best practices: Winning through Innovative Adaptation", McGraw- Hill, New York, USA, 1994.
- 2- Comp, R. C. "Benchmarking: The Search for Industry Best Practices That Lead to Superior Performance" Quality progress, April, 1989.
- 3- Evans, James R., "Productions / Operations Management: Quality; Performance and Value" 5th ed., west- publishing New York, 1997.
- 4- Hornung, Volker, Luczak, Holger, Oster, Marcel, "Virtual Benchmarking in Logistics: A concept for the determination of benchmark" Advances in production management systems, Chapman & Hall 1998.
- 5- Makland , R. E. Vickery ,S. K. , Davis, R. A .,"Operation Management Concepts in Manufacturing and Services" west publishing Co. 1995 .
- 6- McNair, C. J. and Liebfried, Kathleen H. J., "Benchmarking: A Tool for Continues Improvement" John Wisely and sons, Inc, 1995.
- 7- Noori , Hamid and Radford , Russell "Production And Operation Management" McGraw -Hill ; Inc .San Antonio ,USA ,1995 .
- 8- Slack, N. Chambers , S. ,Harland , C. , Harrison , A & Johnston , R. "Operations Management" 2nd ed. , pitman publishing Co. London ,1998.
- 9- Wakhlu B., "Total Quality Excellence through Organization Wide Transformation" 1st. reprint, New Delhi, wheeler publishing, 1995.
- 10- Wild R., "The Essential of Production Operation Management: text and cases" 4th ed. 1995.

2- Periodicals Journals:

- 1- American Productivity and Quality Center "Basics of Benchmarking" APQC, Houston, 1993.
- 2- Anderson, Bogan "Industrial Benchmarking For Competitive Advantage" the Norwegian Institute of Technology, Trondheim, Norway 2006.
- 3- Spendoline, Michael J. "The Benchmarking Book" Amacom, New York, USA 1992.